الأمم المتحدة

A/65/PV.116

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ١١٦

الخميس ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديس ..... (سويسرا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تاين (أفغانستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع المقرر (A/65/L.88)

الرئيس بالنيابة: لعل الأعضاء يتذكرون بأن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ١١٥ من جدول الأعمال بصورة مشتركة مع البند ١٣ من جدول الأعمال، ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما“، خلال الجلستين العامتين ٤٠ و ٤١ المعقودتين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وكذلك بصورة مشتركة مع بندي جدول الأعمال ١٣ و ١٢٠ ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“ خلال الجلسة العامة ٥٢ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

لعل الأعضاء يتذكرون أيضا، بأن الجمعية قد عقدت وفقا للبند ١١٥ من جدول الأعمال جلسة خاصة ركزت على التنمية خلال الجلستين العامتين ٩٧ و ٩٨ المعقودتين في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١.

لعل الأعضاء يتذكرون أيضا بأن الجمعية قد اعتمدت وفقا للبندين ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال القرارات ١/٦٥ و ٧/٦٥ و ٢٨١/٦٥ و ٢٨٥/٦٥ في جلساتها العامة ٩ و ٤١ و ١٠٠ و ١٠٥.

أيضا وفقا للبند ١١٥ من جدول الأعمال، اعتمدت الجمعية القرار ٢٣٨/٦٥ في جلستها العامة ٧٣.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/65/L.88 المعنون ”مشاركة ممثلي المجتمع المدني في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، المقرر عقده يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/65/L.88؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اعتُمد مشروع المقرر A/65/L.88.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الشباب

التنمية الاجتماعية

(ب) التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل موريتانيا.

السيد ولد الشيخ (موريتانيا): السيد الرئيس أود أولا أن أتقدم بتعازي موريتانيا رئيسا وحكومة وشعبا لمملكة النرويج بمناسبة العمل الإرهابي الذي راح ضحيته العشرات من الأصدقاء النرويجيين الأبرياء. لقد أصدرت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الموريتانية بالأمس الأول بيانا في هذا الصدد.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر الجزيل للجمعية العامة للأمم المتحدة ولرئيسها الصديق العزيز جوزيف ديس الذي يدير بحكمة وأناقة أعمال دورتنا هذه، على قرارها A/65/L.63 المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١١ والذي من خلاله نتواجد اليوم في نيويورك لتدارس إشكالية الشباب، تلك الشريحة الهامة التي تشكل حجر الزاوية في كل تنمية اقتصادية واجتماعية يرجى لها النجاح.

إن حكومة بلادي، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بتعليمات سامية من رئيسها السيد محمد ولد عبد العزيز الذي أكد أكثر من مرة أن ”مستقبل أي مجموعة يكمن في الشباب“، بادرت بوضع سياسة وطنية للشباب والترفية والرياضة وهي عبارة عن مخطط خماسي يبدأ العمل فيه من سنة ٢٠١١ حتى ٢٠١٥. إن هذه السياسة الشبابية التي تجعل من الشباب إحدى الأولويات للحكومة والتي يقدر تمويلها بما يزيد على ٢٣١ مليون دولار أمريكي توفر منه الدولة من مواردها الخاصة ما يزيد على ٣٧ مليون دولار أمريكي أي نسبة ١٦ في المائة مستوحاة من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي نال ثقة الشعب قبل سنتين من الآن.

إن الحكومة الموريتانية من خلال السياسة الوطنية للشباب والترفيه والرياضة، عاقدة العزم على مكافحة الفقر في صفوف الشباب الذي يمثل ٤٠ في المائة من الشعب الموريتاني ودمجه في التنمية ودعم مبادراته وتغيير وضعه الحالي المتميز بالبطالة والتسرب المدرسي. إن تنشيط وتأطير الشبكات الشبابية على مستوى الوطن والتي تتجدد كل ثلاث سنوات، هدف من أهداف سياسة الحكومة.

إن تبني موريتانيا لأهداف الألفية والسعي في تنفيذها والتوقيع والمصادقة على الإعلانات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالشباب، يؤكد الأهمية الكبرى التي توليها الدولة لشريحة الشباب على جميع المستويات خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والتشغيل.

في مجال التعليم وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه على مستوى الالتحاق بالمدارس، فإن المزيد يتعين إنجازه ويدل استحداث وزارة دولة مكلفة بالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي وكذلك تنظيم منتديات عامة حول التعليم على وجود إرادة سياسية قوية لإصلاح النظام التعليمي في موريتانيا.

في ما يخص الصحة، يواجه الشباب الموريتاني العديد من التحديات، غير أن الاحتياجات الخاصة سوف توجد لها

الحلول المناسبة بفضل الإرادة السياسية والإصلاحات الواسعة التي شرعت فيها وزارة الصحة.

أما في مجال خلق فرص العمل فإنه قد تم إحداث وزارة مهمتها الأولى هي تشغيل الشباب في وسط يهيمن فيه القطاع التجاري على سوق العمل بنسبة ٢٥ في المائة ويليه قطاع الزراعة بنسبة ٢٠,٤ في المائة، في حين توفر الإرادة العمومية والخدمات على التوالي ١٥,٢ في المائة و ١٤,٩ في المائة من فرص العمل.

تواجه أجهزة تأطير الشباب مصاعب ومعوقات تحول دون قيامها بالدور المنوط بها في ترفيه الشباب وسواء كان ذلك على مستوى الهيئات المركزية أو الجهوية أو تعلق الأمر بالتدريب.

على الرغم من الإرادة الصريحة للسلطات العمومية لترقية الأنشطة الترفيهية في موريتانيا من خلال إنشاء إدارة مكلفة بها واهتمام المواطنين بالتوجه بحرية إلى هذه الأنشطة، فما زال القطاع يواجه معوقات مؤسسية واجتماعية وثقافية كبيرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أدعو الآن المراقب عن منظمة الشركاء في السكان والتنمية.

السيد راو (عن منظمة الشركاء في السكان والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة للإدلاء ببعض التعليقات بالنيابة عن منظمة الشركاء في السكان والتنمية في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب.

في البداية، تود منظمة الشركاء في السكان والتنمية الإعراب عن أصدق تعازيها لحكومة وشعب النرويج بسبب المأساة التي ألمت بهما.

إن منظمة شركاء في مجال السكان والتنمية، بصفتها منظمة حكومية دولية مؤلفة من ٢٥ بلدا ناميا، تلتزم بالنهوض بالتعاون الجنوبي – الجنوبي في ميدان السكان والتنمية عن طريق الدعم الذي تقدمه، لا سيما داخل بلدانها الأعضاء، في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وبرنامج العمل العالمي للشباب.

إن عام ٢٠١١ سيبقى في الذاكرة باعتباره العام الذي يصل فيه عدد سكان العالم إلى ٧ بلايين نسمة. واستنادا إلى آخر التقديرات الصادرة عن الأمم المتحدة، سيستمر عدد سكان العالم في الارتفاع إلى ٩,٣ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. ولوضع هذين الرقمين في المنظور الصحيح يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن عدد سكان العالم لم يصل إلى البليون حتى عام ١٨٠٤. وبعد ذلك استغرق الأمر ١٢٣ سنة حتى يصل إلى بليونين في عام ١٩٢٧، و ٣٣ سنة حتى يصل إلى ٣ بلايين في عام ١٩٦٠، و ١٤ سنة حتى يصل إلى ٤ بلايين في عام ١٩٧٤، و ١٣ سنة حتى يصل إلى ٥ بلايين في عام ١٩٨٧، و ١٢ سنة حتى يصل إلى ٦ بلايين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وسيضاف بليون آخر في تشرين الأول/أكتوبر ١١٢٠. إن هذا النمو في عدد سكان العالم يفوق حدود المعقول.

وإحدى سمات الحالة الديمغرافية العالمية الراهنة التي تكتسي أهمية حاسمة وتترتب عليها آثار كبيرة بالنسبة إلى المستقبل هي حقيقة أن أكثر من ٣ بلايين إنسان تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة يعيش ٩٠ في المائة منهم تقريبا في البلدان النامية. وهذه الكثرة في أعداد الشباب، إذا اقترنت وعندما تقترن بالسياسات الملائمة، فإنها يمكن أن تصبح مصدرا عظيما للنمو والرخاء والتغير الاجتماعي في العالم. ومدى الفعالية التي نساعد بها جحافل الشباب في تلبية احتياجاتهم في مجال التعليم والعمالة والتنمية والسياسة

والصحة – بما في ذلك الصحة الإنجابية – وكذلك السرعة التي نيسر لهم بها أدوات التمكين، ستؤثر بالتأكيد على مستقبل السلام وطبيعة السلام والتنمية في العالم.

ولئن كانت البلدان قد بذلت في الماضي جهودا مخلصة لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج العمل العالمي للشباب، فإن الملايين من الشباب ما زالوا يعيشون في فقر، وما زال التقدم صوب تنمية الشباب متباينا في مختلف بلدان العالم. إن الشباب يواجهون تحديات كثيرة في المجتمع تشمل الافتقار إلى فرص الحصول على التعليم الجيد والعمالة المجدية والرعاية الصحية الملائمة – بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية – فضلا عن الافتقار إلى المشاركة السياسية. كما أنهم يعانون من أعمال العنف ومن انتكاسات بسبب تغير المناخ. وتعد الفئة الأشد معاناة بينهم فئة الفتيات والشابات الصغيرات، فضلا عن الفقراء والمستضعفين. وتتعرض الشابات والفتيات بصورة خاصة للمخاطر لأنهن كثيرا ما يمنعن من إكمال تعليمهن ولأنهن يتعرضن لمضاعفات الحمل والولادة، ويجبرن على الزواج المبكر، مثلما يتعرضن للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والاختطاف على يد المتاجرين بالبشر.

توضح الوثيقة المنبثقة عن هذه المناقشة (القرار ٣١٢/٦٥) أن من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية في الاهتمام لمواجهة هذه التحديات وغيرها التي تعرقل تنمية الشباب، وبخاصة من خلال التخفيف من حدة الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة وتحقيق العمالة المنتجة التامة، والمشاركة التامة للشباب في صياغة وتنفيذ السياسات العامة على جميع المستويات. إن الشركاء في مجال السكان والتنمية يؤمنون إيمانا قويا بأن بناء القدرة الوطنية لمعالجة تنمية الشباب يكتسي أهمية قصوى وأن المجتمع الدولي ينبغي له أن يبذل كل جهد ممكن لمساندة البلدان النامية في ذلك الصدد.

إن منظمة الشركاء في مجال السكان والتنمية، استنادا إلى سجلها في تشاطر الخبرات والممارسات الإبداعية، فضلا عن النهوض ببناء القدرة عن طريق التدريب والبحث وتشاطر المعارف، مقتنعة بأن التعاون الجنوبي – الجنوبي والتعاون الثلاثي يضطلعان بدور في الجهود الوطنية والدولية المستقبلية المبذولة لصالح تنمية الشباب.

ختاما، تعلن منظمة الشركاء في مجال السكان والتنمية عن استعدادها لدعم جميع المعنيين في تنفيذ الوثيقة التي ستنبثق عن هذا النظر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غوتيريز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بيرو سعيدة بسكانها الشباب البالغ عددهم ٧,٥ مليون نسمة يمثلون ٢٨ في المائة من مجموع السكان. وقد ارتفعت أعداد الشباب في السنوات الأخيرة، ويشكل الشباب اليوم القطاع الأسرع نموا بين سكاننا. واسترشادا بالاتجاهات الإحصائية تلك أقدمت الحكومة البيروانية في السنوات العشر الماضية على رسم سياسات عامة مؤسسية عن طريق أمانة الشباب الوطنية التابعة لها من أجل وضع المبادئ الإرشادية العامة لتيسير التنمية الكلية للشباب وكفالة اشتمالهم في المجتمع ومشاركتهم الحثيثة كمواطنين. وقد أحرزت أمانة الشباب خلال السنوات التسع من عمرها بعض النتائج التي أود سردها.

في عام ٢٠٠٦ وضعنا الخطة الوطنية للشباب للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ لخلق التآزر بين الدولة والمجتمع المدني وإتاحة فرص أفضل وأكثر للشباب وإقرار سياسات عامة مؤسسية شاملة لجميع القطاعات في جميع دوائر الحكومة. وقد أسفر ذلك عن آثار ايجابية أدت إلى تحسين نوعية حياة الكثيرين من الشباب. وفيما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ انخفضت نسبة الفقر في صفوف الشباب من ٤٣,٨ في المائة إلى ٣١,٦ في المائة.

كذلك، في مجال المشاركة المدنية، دخل المزيد من الشباب معترك الحياة السياسية في جميع أرجاء البلد ويشغل الآن ١ ٦٦٥ شابا مناصب حكومية عن طريق الانتخابات. مع ذلك، ولئن كان جدول أعمال الحكومة للنهوض بالاشتمالية الاجتماعية للشباب قد حقق التقدم، فإن الكثير ما زال ينتظر الانجاز لتحقيق التنمية الشاملة لمنفعة شبابنا.

وحققت جهود بيرو الوطنية نموا اقتصاديا مطردا أثناء العقد الماضي وإننا نسعى إلى تحويله إلى تنمية اشتمالية، بما يعود بالفائدة على أصغر مواطنينا. وتلك التنمية ينبغي أن تتيح لهم الأدوات العملية لتمكينهم من الاضطلاع بدور فعال في إنتاجية بلدنا وفي نظامه السياسي، حتى يساهموا في نمونا الاقتصادي والمشاركة الديمقراطية لمواطنينا. إن التنمية الاشتمالية ينبغي أن تستند برأينا إلى سياسات الاستثمار الاجتماعي العامة التي تركز على الشباب. وتلك السياسات ينبغي النظر إليها لا على أساس أنها رعاية اجتماعية لفئة معينة وإنما كحافز للنمو الاقتصادي وطريقة للنهوض بالتنمية الشاملة لقطاع من السكان سيبني مستقبلا أكثر تكاملا وتماسكا للبلد. وتلك السياسات تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتينا المتوسطة الأمد والطويلة الأمد للتنمية الاشتمالية المستدامة.

تتسم بلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية، على غرار بيرو، بالأعداد الكبيرة لسكانها الشباب. وهذا الواقع الديمغرافي يعطينا واحدة من أفضل الفرص التي أتيحت لنا في السنوات الأخيرة لاتخاذ خطوات واسعة على طريق التنمية المستدامة ولمعالجة مشاكل المنطقة المزمنة النابعة من الظلم الاجتماعي، شريطة أن نلزم أنفسنا بالاستثمار في شبابنا وفي تعليمهم. ونحن مقتنعون بأننا إذا أعطينا جيلنا الشاب إمكانية الحصول على التعليم الجيد ونظاما صحيا ناجحا وفرص عمل مثمرة وكريمة في نظام ديمقراطي يتبنى ويضمن مشاركة المواطنين، فإن بلدان منطقتنا سيتوفر لديها رأس المال البشري والاجتماعي والثقافي اللازم لدعم التنمية المستدامة وتحسين توزيع الثروات والنهوض بتكوين الثروة.

أود أن أختتم بالقول إن بيرو ستبقى ملتزمة بالسياسات الوطنية والدولية المكرسة لخدمة بالشباب، وأن أعرب عن عزم بلدي الأكيد على السعي إلى تنفيذ الأعمال والبرامج التي تسمح للشباب بالانخراط التام الحثيث في مجتمعنا، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كما يذكر الأعضاء، عقدت الجمعية العامة مناقشة في إطار البند ١٦٢ في جلستها العامة الـ ١١٣ المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتقدر باكستان جهود الأمين العام لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والآلية الدولية لنزع السلاح. إنها فرصة لإجراء تحليل شامل للمشاكل التي تواجه آلية نزع السلاح برمتها، والتي يجب ألا تضيع في غمرة السعي إلى مفاوضات بشأن معاهدة بعينها. وقد عُمم موقف باكستان بشأن

الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في العام الماضي بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/65/378.

إن التحديات التي تواجه جدول الأعمال الدولي وآلية نزع السلاح تتجاوز مؤتمر نزع السلاح. فالعناصر المكونة لآلية نزع السلاح الحالية، التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، مترابطة. وعليه، فإن تنشيط تلك العناصر، بما في ذلك اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ينبغي أن تكون متزامنة وأن تسير بطريقة متكاملة وكلية.

وكان نزع السلاح النووي هو الغرض والهدف الشامل لإنشاء مؤتمر نزع السلاح وفقا للولاية الموكلة من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وهو بند مدرج في جدول الأعمال و لم يشهد تقدما على مدى ٣٢ عاما. وفي واقع الأمر أن الأمين العام، في خطابه الأساسي عام ٢٠٠٨ الذي قدم به خطة عمله، أعطى الأولوية لنزع الأسلحة النووية في مقترحه المكون من خمس نقاط. والخطوة الأولى التي اقترحها الأمين العام دعا فيها جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال المفاوضات بشأن تدابير فعالة تقود إلى نزع الأسلحة النووية. ومع اعترافه بمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية العالمية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، اقترح الأمين العام على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتواصل بشكل فعال مع الدول الأخرى بشأن المسألة في مؤتمر نزع السلاح.

إن السبب الذي جعل الأمين العام يوجه تلك الدعوة هو أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الوفاء بالغرض الذي وجد من أجله – نزع الأسلحة النووية – على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وفي حقيقة الأمر أيضا أن مؤتمر نزع السلاح أخفق في إحراز أي تقدم جوهري خلال ١٥ عاما بعد الانتهاء من المفاوضات لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من ذلك، من المذهل أن السعي الحالي لتنشيط مؤتمر نزع السلاح لا ينطلق إلا من تطورات العامين الماضيين ويصب تركيزه على مسألة واحدة. ومن المفارقات أن أشد الإدانات للجمود الحالي تطلقها البلدان التي إما كانت هي المسؤولة عن عقود الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح أو التي لاذت بالصمت.

ومن أجل التقييم الواضح لأسباب الجمود الأساسية في مؤتمر نزع السلاح، من المهم أن نعترف بالحقائق الأساسية التالية.

إن عمل مؤتمر نزع السلاح أو شلله إنما هو انعكاس للحقائق السياسية السائدة، حيث أنه لا يعمل في فراغ. ولا يمكن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن أي معاهدة تتعارض مع المصالح الأمنية لأي دولة من الدول الأعضاء. وفي واقع الأمر، أن قاعدة توافق الآراء أدرجت في النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح من أجل كفالة هذا الأمر. وعليه، فإن إحراز تقدم في المؤتمر غير ممكن إلا إذا لبى أو عالج الشواغل الأمنية لجميع الدول الأعضاء. ولا يمكن أن يعزى عدم إحراز تقدم في المؤتمر إلى نظامه الداخلي، حيث أنه تم التفاوض بنجاح لإبرام صكوك مثلت نقاط تحول هامة، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بموجب النظام الداخلي ذاته.

وتشير تلك الحقائق إلى أن المشاكل التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح ليست ذات طابع تنظيمي أو إجرائي. وعليه، حان الوقت لأن نواجه الواقع ونعترف بالأسباب الحقيقية التي جعلت المؤتمر قاصرا عن أداء عمله.

لقد أظهر تاريخ مؤتمر نزع السلاح بوضوح ذلك النمط من التفاوض الذي يقتصر على الاتفاقات التي لا تقوّض أو تمس المصالح الأمنية للدول القوية. و لم يتم التفاوض لإبرام اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية إلا بعد أن باتت تلك الأسلحة زائدة عن الحاجة من حيث فائدتها العملياتية. وأُبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد أن أجرت الدول الكبرى عددا كافيا من التجارب النووية و لم يعد إجراء المزيد من التجارب ضروريا حينما أتيحت لها تقنيات بديلة عن طريق المحاكاة الحاسوبية.

وينطبق الكلام ذاته على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فبعد إنتاج مخزونات هائلة من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى مخزونات المواد الانشطارية، ولا سيما اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المستخدم في الأسلحة، اللذين يمكن تحويلهما بسرعة إلى رؤوس حربية نووية، أصبحت تلك الدول الكبرى مستعدة لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأنها لم تعد بحاجة إلى المزيد من تلك المواد. إن ذلك النهج غير مكلف بالنسبة لتلك الدول ولا يقوض أو يمس أمنها.

وعلاوة على ذلك، أدت السياسات التمييزية التي تنتهجها بعض الدول الكبرى بشأن التعاون النووي إلى حالات انعدام الأمن والاختلالات. فتلك السياسات التي ضحت بأهداف عدم الانتشار الدولية على مذبح القوة والأرباح، أبرزت التباين في مخزونات المواد الانشطارية في منطقتنا. وللأسف، تستمر تلك السياسات بدون أن تواجه أي معارضة من جانب أعضاء مجموعة الموردين النوويين، المشكّلة من بعض أكثر المؤيدين حماسة لمعاهدة عدم الانتشار وأشد منتقدي عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح.

ولتلك الأسباب، اضطرت باكستان إلى اتخاذ موقف معارض للانتقائية والتمييز النوويين. ولا يمكن التوقع من أي بلد أن يتنازل عن مصالحه الأمنية الأساسية من أجل صك لا يكلف البلدان المعنية الأخرى أي ثمن.

وإذا ما تم اتباع نهج صادق وموضوعي لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، بالإضافة إلى آلية نزع السلاح برمتها، فلا بد من اتخاذ الخطوات والتدابير الآتية.

إن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يشمل عددا من المسائل الأساسية، ويتعين التعامل مع جميع تلك المسائل بطريقة متساوية ومتوازنة. وعدم إحراز تقدم بشأن واحدة من المسائل بسبب شواغل لدى بعض الدول لا ينبغي أن يؤدي إلى جمود في المؤتمر، حيث يمكن وينبغي تناول مسائل أخرى مدرجة في جدول الأعمال والنظر فيها.

ويظل نزع الأسلحة النووية هو المسألة الأطول أمدا المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وحركة عدم الانحياز التي تضم ١٢٠ عضوا، والتي تمثل الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، اعتبرت باستمرار أن نزع السلاح النووي يقع على رأس أولويات المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وقد تكرر تأكيد تلك الأولوية مرة أخرى في البيان الذي أدلى به ممثل الحركة يوم أمس. وينبغي للجلسة العامة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار الواجب.

ويمثل الاقتراح بشأن إبرام صك قانوني يتعلق بضمانات الأمن السلبية مسألة هامة أخرى ظلت مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح على مدى بضع السنوات. إن صكا ملزما قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية لن يمس المصالح الاستراتيجية لأي بلد. وفي واقع الأمر، لا توجد دولة حائزة للأسلحة النووية يمكن أن تنظر في استخدام أسلحة نووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وحتى مجرد التهديد بذلك يمثل عملا يستحق الاستنكار من الناحية الأخلاقية.

ويتعين علينا أن نعترف بحقائق الواقع وأن نعمل من أجل إيجاد توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح من خلال

الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول. ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض بطريقة انتقائية على مسائل تعتبرها بعض الدول ناضجة. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بأن تتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتخاذ تدابير فعالة تؤدي إلى نزع الأسلحة النووية. ويجب أن تُزال ازدواجية المعايير والانتقائية بشأن تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح.

ويجب أن تتضمن الجهود العملية لتنشيط أعمال آلية نزع السلاح عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، كما طلبت ذلك حركة عدم الانحياز في بيانها الذي أُدلي به بالأمس. ويمكن لعقد تلك الدورة أن يسهم إسهاما كبيرا في النهوض بأهداف نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار بطريقة غير تمييزية ومتوازنة وشفافة، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية لجميع الدول.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدعو إلى توخي الحذر من نقل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى المفاوضات خارج مؤتمر نزع السلاح، لأننا نعتبر أن المؤتمر هو المنتدى التفاوضي الوحيد لنزع السلاح المتعدد الأطراف.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بعض الحجج التي ساقتها دولة رئيسية حائزة للأسلحة النووية، في عام ٢٠٠٥، ردا على نية بعض الدول الأعضاء تقديم مشروع قرار في اللجنة الأولى يسعى إلى إنشاء لجان مخصصة تابعة للجمعية العامة للمسائل الرئيسية الأربع المعروضة على مؤتمر نزع السلاح. فقد قالت تلك الدولة الحائزة للأسلحة النووية:

”ثمة حاجة لأن يواصل المجتمع الدولي التركيز على تفعيل مؤتمر نزع السلاح بدلا من إنشاء مؤتمر نزع سلاح وهمي آخر...

”إننا لا نجري مفاوضات بشأن مسائل حيوية تتعلق بالأمن الوطني والعالمي من خلال أغلبية الأصوات...

”إن أسباب الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح ليست قابلة للحل في نيويورك أكثر مما هي قابلة للحل في جنيف... وستكون نتيجة هذا القرار تأخير الأهداف الدولية ذاتها في عدم الانتشار ونزع الأسلحة التي يسعى مقدمو مشروع القرار إلى النهوض بها“.

وأثناء التعبير عن ذلك الموقف، أكد ذلك البلد بوضوح أنه لن يشارك في أي من تلك العمليات ولن يتقيد بأي حال من الأحوال بأي اتفاق منبثق من تلك الهيئات. ومن المثير للاهتمام أن ذلك البلد بعينه يسعى الآن إلى إيجاد وسيلة لنقل مسألة بعينها إلى خارج مؤتمر نزع السلاح. إن هذا النهج المنطوي على التناقض لا يمكن إيجاد تفسير له.

إنني أؤكد مجددا على أن باكستان لن تشارك في أي عملية من تلك العمليات، ولن تفكر في الانضمام إلى أي نتائج تنبثق عن أي عملية من تلك العمليات. ويجب ألا يغرب عن البال أن نقل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى مفاوضات تجري خارج مؤتمر نزع السلاح سترسي سابقة لأسلوب العمل بشأن البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، مثل نزع الأسلحة النووية وضمانات الأمن السلبية.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعبر عن خالص الشكر للأمين العام على بيانه الهام في الجلسة ١١٣، الذي أكد به على التزامه الشخصي بنزع السلاح. وأود أن أشكر أيضا السيدة أولغا بييسير، رئيسة المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح،

التي تكرمت بتزويدنا بالمعلومات عن مداولات لجنتها بشأن البند المدرج في جدول الأعمال.

ويرحب وفد بلدي بمبادرة تنظيم اجتماع رفيع المستوى، اعتقادا منا أنه يتيح فرصة جديدة لمواصلة تبادل الآراء الواضح والمعمق الذي بدأ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بمبادرة من الأمين العام.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في الجلسة ١١٣.

وتولي الجزائر أهمية بالغة لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. إن مناقشة مستقبل مؤتمر نزع السلاح تستحوذ على اهتمام الحكومة الجزائرية. وفي واقع الأمر، نظرا للتهديدات التي يواجهها نظام نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، فإن النقاط التي طُرحت اليوم تركز على مزايا المفاوضات المتعددة الأطراف، بوصفها الوسيلة المفضّلة لأخذ الشواغل الأمنية المشروعة بعين الاعتبار بروح الإنصاف والمسؤولية والشفافية.

ونظرا لتنوع المجالات التي يتعامل معها مؤتمر نزع السلاح، فإن استمرار الجمود في المؤتمر يشكل بوضوح مصدر قلق حقيقي. وتؤثر هذه الحالة على مصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشكل خاص. وتعتقد الجزائر أنه لا يمكن أن ننحى باللائمة عن الجمود على فشل آلية نزع السلاح أو أسلوب عملها. وبالتالي، لا يمكن أن يُعزى ذلك الجمود إلى نظام الآلية الداخلي، وبخاصة قاعدة التوافق في الآراء، أو إلى جدول أعمال المؤتمر.

ومع ذلك، يؤمن البعض بأن الجمود ناجم عن انعدام المرونة في النظام الداخلي، ويقترح هؤلاء حصر نطاق قاعدة توافق الآراء في المسائل الموضوعية والعودة إلى إجراء التصويت على المسائل الإجرائية، مثل إنشاء الهيئات الفرعية. ولا بد من القول أنه ليس من السهل دائما التمييز بين الجوانب الموضوعية والجوانب المتصلة بالشكل، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتفاصيل الهيئات الفرعية.

ومن الواضح أن قاعدة توافق الآراء تمثل أيضا وسيلة لحماية مصالح الأمن الوطني لجميع الدول على قدم المساواة، وليس الدول الأقوى حصريا. وبما أن تلك القاعدة تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية للجميع، فإنها من حيث المبدأ تضفي الشرعية على المعاهدة عند إبرامها وتكفل طابعها العالمي وفعاليتها.

وفيما يتعلق بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، ترى الجزائر أن عناصره – المستلهمة أيضا من الأولويات العشر والتأكيد على التهديد النووي – ما زالت سارية. فالأسلحة النووية لا تزال تشكل فعلا التهديد الأخطر على البشرية.

ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر نزع السلاح أسهم بالتأكيد في نزع السلاح المتعدد الأطراف. فقد أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح المؤتمر لغرض محدد، وهو تنشيط آلية نزع السلاح في ذلك الوقت، وهدفت ولايته إلى تيسير تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية (القرار د-إ ١٠/٢، الجزء الثالث). وبالتحديد، سمح مؤتمر نزع السلاح باعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع أن تلك المعاهدة لم يبدأ نفاذها حتى الآن.

وفي أعقاب هذين الإنجازين، لم يتمكن المؤتمر من إحراز أي تقدم. وفي حقيقة الأمر، إن أسباب الجمود تكمن في التطورات المتعلقة بسياسات نزع السلاح والأمن خارج إطار المؤتمر.

وفي الواقع، إن الغياب الواضح للإرادة السياسية لتناول جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، من ناحية، ومحاولة وضع تسلسل هرمي لنقاط الأولويات العشر مرتبط بأوجه عدم اليقين فيما يتعلق بتوازنات الأمن الإقليمي، من

ناحية ثانية، هما السببان الأساسيان للجمود الحالي. ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يستمر في عمله الأساسي بدون أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة السياسية للتوصل إلى حلول مشتركة، وبدون التعامل الحقيقي مع التحديات التي تواجه أمن الجميع والسلم الدولي. وبناء على ذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات في هذا الصدد بدلا من الحكم على مؤتمر نزع السلاح بالتهميش من خلال اللجوء إلى آلية أخرى.

وقد اقتُرح أنه في حال استمرار الجمود يمكن توخي إنشاء هيئات أخرى للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي رأي وفد بلدي أن تلك الخطوة يمكن أن تمس بالهدف المعلن للمعاهدة، وهو تعزيز عدم الانتشار، وتشجيع نزع الأسلحة النووية والانضمام العالمي، الذي يظل ضروريا لإعطاء ذلك الاتفاق الأساس السياسي والمصداقية اللازمين.

ولا يمكن للجمعية العامة أن تجرد مؤتمر نزع السلاح من صلاحياته، أو أن تستبدله أو تحرمه من أي جزء أساسي من ولايته. فإلى جانب إرساء سابقة حبلى بالعواقب، ستؤدي تلك الخطوة إلى التشكيك في ما يجب المحافظة عليه من عالمية وتوازن في جوانب المؤتمر المحورية والتكميلية.

ومهما يكن، فإن الجزائر تدعم النهج الشامل والمتوازن في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الذي يأخذ بعين الاعتبار أولويات وشواغل الجميع. وينبغي لذلك البرنامج أن يتناول جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، ولا سيما البنود الرئيسية التي أشرت أليها للتو. وانطلاقا من تلك الروح، ما فتئ وفد الجزائر يؤمن أن القرار CD/1864، المتخذ بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩، لا يزال ساريا. ولم يكن ذلك القرار نتيجة مثالية بالتأكيد، ولكنه كان نتيجة حل وسط، وكان جزءا من عملية التطور، كما ورد في ديباجته.

ولم يضع القرار CD/1864، تسلسلا هرميا للأولويات. إنه يسعى إلى إطلاق عملية مناقشات تفاعلية لتهيئة مناخ من الثقة وللقيام بالمفاوضات بشأن نزع الأسلحة النووية ومسائل أخرى. ويبدو أن ذلك الجانب من القرار CD/1864 الوارد بوضوح في ديباجته، غالبا ما يجري تناسيه من جانب البعض، وطمسه من جانب آخرين، ممن لم يُبقوا إلا على المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتظل الجزائر على اقتناع بالحاجة إلى إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بوظيفة مؤتمر نزع السلاح بوصفه الإطار المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. وإذا ما ظلت الخلافات التي تحول دون تنفيذ المؤتمر لولايته مستعصية، سيكون من المناسب عقد الجلسة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وستكون تلك فرصة للتأكيد مجددا على تلك الوظيفة في إطار النظر الأكثر شمولا في مسائل نزع السلاح، مما سيفسح المجال للتوصل إلى توافق آراء جديد بشأن أولويات وآلية نزع السلاح، بما في ذلك التنسيق بين الهيئات التداولية ومؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا تفاوضيا.

وفيما يتعلق بملاحظات وتوصيات المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، فإن الجزائر تدعم أي مبادرة من شأنها تعزيز أعمال مؤتمر نزع السلاح أو إطلاقها مجددا بشكل فعال مع احترام ولايته الأصلية.

السيد كودوما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تود اليابان أن تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما، في الجلسة الـ ١١٣، ممثل أستراليا، بالنيابة عن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وممثل هولندا، باسم أكثر من ٤٠ بلدا.

ومن أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فإن جهود نزع السلاح المتعدد الأطراف من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والعمل المتضافر من جانب المجتمع

الدولي يمثلان أمرين أساسيين. ومن هذا المنطلق، يكتسي دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح أهمية بالغة، حيث أنه يجمع تحت سقف واحد الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد صاغ المؤتمر والهيئة السابقة له مشاريع معاهدات أساسية في ميدان نزع السلاح، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد مضى عام تقريبا على انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، الذي حقق توافقا في الآراء بشأن كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح. غير أننا لم نتمكن خلال تلك الفترة من اغتنام الفرصة التي أتاحها ذلك التوافق في الآراء.

وإذ تدنو مرة أخرى الذكرى السنوية للتفجيرين النوويين في هيروشيما وناغاساكي، ويقترب تحمل مواطني اليابان من حدوده القصوى، لا يمكن السماح للركود بأن يستمر. ولا بد لنا من الشروع فورا في العمل الموضوعي المتعلق بالبنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، ويجب المضي قدما صوب نزع الأسلحة النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وإذا لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من كسر الجمود، علينا أن ننظر في بدائل مناسبة، مثل زيادة استخدام الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، من المؤسف للغاية أن التصرف غير التعاوني من جانب بلد واحد يحول دون اضطلاع المؤتمر بعمله البالغ الأهمية للنهوض بنزع الأسلحة النووية لصالح المجتمع الدولي. كما أن ذلك الوضع يدعو للتشكيك في الشكل الحالي للمؤتمر.

ومن هذا المنطلق، فإن اجتماع المتابعة اليوم والدورة المقبلة للجمعية العامة، وبخاصة جلسات اللجنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر، يتيحان لنا فرصا هامة للنهوض بنزع السلاح وتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح.

وتولي اليابان أهمية بالغة للشروع المبكر في المفاوضات لإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد استضفنا بالاشتراك مع حكومة أستراليا ثلاثة اجتماعات جانبية للخبراء على هامش مؤتمر نزع السلاح وأجرينا مناقشات بشأن مسائل تقنية معقدة كانت أكثر تفصيلا من أي مناقشات جرت في المؤتمر إطلاقا. وفي أعقاب تلك الأنشطة، بالإضافة إلى الاجتماعات غير الرسمية لمؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المعقودة خلال السنوات القليلة الماضية، نستطيع أن نعتبر أن المناقشات التقنية قد اكتملت بشكل رئيسي. وبناء على ذلك، فقد وصلنا إلى المرحلة التي يجب أن نبدأ فيها المفاوضات. ويجب أن نمضي قدما بالمناقشات السياسية لهذا الغرض.

ومؤخرا، أطلقت اليابان، بالتعاون مع تسع دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية، مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وحتى الآن، عقدنا اجتماعين على المستوى الوزاري، في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وفي نيسان/أبريل من هذا العام، للإسهام في التنفيذ الدؤوب للاتفاقات بشأن بعض المسائل التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وتعتزم اليابان، بالتعاون الكامل مع تلك الدول التسع، بلورة اقتراحات فعالة لتحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بنزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، بما في ذلك الشروع المبكر

في المفاوضات الهادفة لإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتعزيز الشفافية.

ومن الضروري أن نحافظ على الزخم الناجح للمؤتمر الاستعراضي الأخير لأطراف معاهدة عدم الانتشار وأن نواصل تعزيز الإجراءات الإيجابية نحو نزع السلاح وعدم الانتشار. ويمكن القيام بمزيد من العمل، هنا في نيويورك، لدعم تلك الإجراءات. ولهذا الغرض، نظمت اليابان بالاشتراك مع بولندا وتركيا حلقة دراسية، في أيار/مايو من هذا العام، حيث قوبلت بشكل إيجابي من جانب المجتمع الدبلوماسي في نيويورك. إنني أتطلع إلى المزيد من الجهود من هذا النوع بغية مواصلة الإسهام في النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار ولكي تؤدي إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، المعروفة باسم إيغوس.

وأود أولا أن أشيد بالرئيس على تنظيم هذه المناقشة في هذه اللحظة المناسبة للغاية. إن نزع السلاح وعدم الانتشار هما محط اهتمام العالم. وعليه، ترحب الدول المراقبة بهذه الفرصة لإبداء آرائها.

وبادئ ذي بدء، يمكنني أن أؤكد أن أعضاء المجموعة ملتزمون التزاما كاملا بمؤتمر نزع السلاح وبتنشيط أعماله. ومع التسليم بأن التنشيط هو عملية متعددة الأطراف، سوف أقتصر في ملاحظاتي على موضوع توسيع العضوية، وهو علة وجود المجموعة.

وفي حقيقة الأمر، إن زيادة العضوية طال انتظارها، حيث أن التوسيع الأخير يعود إلى عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بهذه النقطة، أود التذكير بأن النظام الداخلي ينص على أن ''يجري استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة'' – كما هو الحال بالكاد.

بيد أن السبب الرئيسي لندائنا هو سياسي. وفي واقع الأمر، إن تعليلنا بسيط وصريح. فالعضوية الحالية لمؤتمر نزع السلاح لم تعد انعكاسا للعالم كما هو. وقد انقضت اثنتا عشر سنة منذ زيادة الأعضاء الأخيرة. وهذا الوضع لا يتماشى مع الواقع المعاصر، وبالتأكيد لا يمكن استمراره إذا كان الهدف هو عودة المؤتمر إلى العمل.

وإذا ما انتقيت عبارة جرى تكرارها مرات كثيرة جدا، فإن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ. وفي واقع الأمر، لا ينبغي له. ولكن من أجل استعادة صلته بالمجتمع الدولي وبالواقع، يتعين على المؤتمر، أولا وقبل كل شيء، أن يدرك أن العالم قد تغير منذ عام ١٩٩٩.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يكون أكثر انفتاحا وشمولا. وينبغي له أن ينظر على نحو جاد وعاجل في دعوة مزيد من البلدان للانضمام إليه، ليصبح أكثر تمثيلا للعالم الذي نعيش فيه. وعلاوة على ذلك، لا بد لنا أن نبقي في أذهاننا أنه مع أن المؤتمر محدود العضوية، فإن قراراته ذات طابع عالمي. وإنها مهمة للجميع.

ولكي يكون المؤتمر ناجحا، ينبغي له أن يكون شاملا وشفافا بشكل كامل، بدلا من أن يكون محدودا ومتحفظا. وفي رأينا، زيادة الأعضاء تمثل رصيدا، لا عبئاً. إنه يمثل فرصة جديدة لمؤتمر نزع السلاح ويبدأ فصلا جديدا في تاريخه. والحقيقة المجردة هي أن وجود بلدان لديها مصلحة في الانضمام إلى المؤتمر يمثل بيانا واضحا وقويا يدعم استمرار أهميته في عالمنا المعاصر. وإذا ما جاز لنا القول، فإن توسيع العضوية سيكون بمثابة تجديد لشرعية المؤتمر وهو يأخذ في الحسبان الوضع الراهن في المسائل التي ينبغي دراستها على النحو الواجب.

وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا من أجل الشروع مبكرا في ترشيح المقرر الخاص لاستعراض مسألة العضوية. وفي أي حال، اسمحوا لي أن أكون واضحا بشأن هذه النقطة، فإن تعيين المقرر لا يحكم مسبقا على أي نتيجة بعينها. وغني عن البيان أن القرارات في أيدي الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

كذلك نغتنم هذه الفرصة لتأكيد وجهة نظرنا التي يتشاطرها معنا عدد كبير من الدول الأعضاء، والمجموعات الإقليمية وغير ذلك من التشكيلات، منها على سبيل المثال، رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول أوروبا الشرقية، التي أعربت خلال دورة هذا العام ومرة أخرى اليوم، عن تأييدها الشديد لتوسيع العضوية وتعيين المقرر الخاص.

لقد تكلمت مجموعتنا عن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح في عدة من الجلسات العامة للمؤتمر في الجزأين الأول والثاني من دورته السنوية لعام ٢٠١١. كذلك قدمنا إحاطة إعلامية بشأن المسألة للمجلس الاستشاري المعني بنزع السلاح والتابع للأمين العام في دورته السادسة والخمسين. ومن هنا، نكرر دعوتنا من أجل النظر في العضوية في سياق المناقشة الدائرة حالياً بشأن تنشيط أعماله.

وبينما أتكلم حاليا في هذه الجلسة، أود أن أبدي بضعة تعليقات إضافية بصفتي الوطنية. وبهذه الصفة، نؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في الجلسة ١١٣، وبيان فريق الدول المراقبة غير الرسمي الذي أدليت به من فوري.

أود أن أقول بأن بلدي يسلم بدور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. لذلك فإن البرتغال ملتزمة بشدة بدعم عمل المؤتمر. وعلى نفس المنوال، لا بد للمؤتمر أيضاً من أن يقوم بدوره، وبالتحديد، أن يواكب برنامج نزع السلاح الحالي.

وعلينا أن نبقي في الأذهان أنه بينما عضوية المؤتمر محدودة، فقراراته عالمية في طابعها. وهي تهمنا جميعاً. لذلك فوجود بلدان لها مصلحة في الانضمام إلى المؤتمر، على الرغم من توقفه لفترة طويلة، إنما يمثل بياناً سياسياً قاطعاً وقوياً يعزز أهمية المؤتمر. وفي رأينا أن هذا التوسيع في العضوية يعزز من شرعية المؤتمر. وإذ نقر بأن توسيع المؤتمر ليس حلاً في حد ذاته، فهو بالتأكيد جزء من الاستجابة لتفعيل المؤتمر على نحو أفضل.

السيد واكسمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن إسرائيل تعلق أهمية على مناقشة مسألة تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. وقد حان الوقت حقاً لأن نناقش هذه المسألة بإخلاص، ليس بسبب الجمود الذي اكتنف عمل المؤتمر لفترة طويلة فحسب، ولكن بصورة رئيسية بسبب النداءات التي صدرت خارج نطاق مسائل المؤتمر والتي تقع في إطار برنامج تلك الهيئة، أو حتى الاستعاضة عن المؤتمر بهيئة أخرى يفترض أن تكون مناسبة أكثر للمهمة.

إن إسرائيل لا تؤيد تلك الدعوات، ولا تراها تساعد في تعزيز أي عمل مجد في المؤتمر. وفي حين لا يوجد خلاف بشأن حاجة المؤتمر إلى رؤية حديثة وواضحة تمكنه من التغلب على الجمود الذي طال أمده، يجب أن يجري تنشيط أعماله داخل المؤتمر نفسه. ولا توجد هنا وصفة سحرية توفر لنا حلاً أفضل، وما من مؤسسة أخرى تقوم بعملية تفاوض بشأن نزع السلاح أكثر جدوى منه.

إن مؤتمر نزع السلاح كيان فريد معترف به على نطاق واسع بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وهذه الميزة الفريدة تنبع من العضوية التي تتضمن دولا هامة جدا في هذه المسائل، وتنبع

من نظامه الداخلي. وعلى الرغم من أن البعض ينتقد النظام الداخلي لأنه قديم. وتجسيداً لحقائق جغرافية سابقة، ما برحت إسرائيل مقتنعة بأن المؤتمر هيئة مناسبة بسبب تعقد وحساسية المسائل المدرجة في جدول أعماله. ويجسد النظام الداخلي، ولا سيما قاعدة توافق الآراء فيه، الحاجة إلى حماية المصالح الأمنية الحيوية، وتزويد الدول المشتركة في عملية التفاوض بالمستويات المريحة اللازمة الكفيلة بتناول هذه القضايا الحيوية.

ولا بد للمرء من أن يتفحص بإخلاص ما إذا كانت المحاولات الرامية إلى سحب المسائل التي أوكلت للمؤتمر وبحثها خارج المؤتمر ستقوض بالضرورة تعقيدات وحساسية الساحة المتعددة الأطراف. وهي مسائل أنيط بحثها بالمؤتمر وفقاً للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح التي انعقدت في عام ١٩٧٨، وما إذا كانت هذه المحاولات قد تسفر عن النتائج المرجوة.

أما في المجال التقليدي، فالعمليات المستقلة لم تتمكن حتى الآن من أن تجذب إلى جانبها البلدان المعنية جدا، وهي بلدان ستؤدي مشاركتها في الترتيب القانوني الجديد إلى إحداث تغيرات هامة جدا في الحالة على أرض الواقع. وبالقطع فإن اتفاقية الذخائر العنقودية تنطبق على هذه الحالة. وبينما وقعت مائة دولة على هذا الصك، تبين دراسة واقعية تم الاضطلاع بها بأن نحو ٩٠ في المائة من ترسانة الذخائر العنقودية لا تزال خارج إطار المعاهدة. والدول المعنية لا توافق على ذلك وتسعى إلى حلول في مكان آخر. وفي هذا الصدد، فإن المجال غير التقليدي أكثر تعقيداً.

إن إسرائيل لا تعتبر من المجدي أو أنه اقتراح مفيد نقل مسائل إلى خارج مؤتمر نزع السلاح. ونؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي للمؤتمر أن يركز على الطرق الكفيلة بتحسين إنتاجيته بطرق مجدية. بينما لا يزال الجمود سادرا بشأن أربع مسائل جوهرية، وما من سبب يحمل المؤتمر على عدم القيام بعمل مضموني، بل الشروع في المفاوضات بشأن مسائل أخرى مدرجة في جدول أعماله.

وينبغي ويمكن الاتفاق على صيغة تقر باستمرار أهمية وجدوى ما يسهم به المجتمع الدولي في المسائل الجوهرية الأربع، وفي الوقت نفسه توجه المؤتمر إلى نهج واقعي يؤدي إلى التفاوض بشأن قضايا أخرى قد يكون لها أثر حيوي على الأمن والاستقرار. وثمن بند هام في هذا الصدد، ألا وهو البند ٧ من جدول الأعمال، وهو بند مكرس للشفافية في نزع السلاح. وهناك قضايا عديدة على جانب من الأهمية يمكن تناولها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، من قبيل التفاوض على حظر نقل الأسلحة أو منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد إلى الإرهابيين. وما دام الجمود مستمراً، يمكن وينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز المسائل الهامة الأخرى.

إن مؤتمر نزع السلاح قد خدم المجتمع الدولي جيداً في السنوات الماضية، إذ أنه مؤسسة حيوية جداً ولا يجوز التخلي عنها. ونحن على ثقة بأن المؤتمر لديه الكثير من المساهمات في المستقبل. وعلينا ألا نسلك سبيلاً ربما يمنع هذه المؤسسة من القيام بذلك. بل بدلا من ذلك، فلنركز على الطرق الواقعية والمجدية للدفع قدماً بهذه العربة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر في الجلسة الـ ١١٣ بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أود أن أبدأ بياني بقول مأثور وهو ”العامل الضعيف في مهنته يلقي باللائمة على الأدوات“ إن مؤتمر نزع السلاح بإبرامه صكوك قانونية دولية رئيسية بشأن نزع السلاح، وبوصفه أداة، اثبت بصورة تامة كفاءته وفعالية نظامه

الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء فيه، حتى في السياق السياسي والأمني المعقد إبان الحرب الباردة.

على الرغم من أنه توجد محاولات مستمرة لإخفاء الطابع السياسي لتقاعس المؤتمر بالتذرع بمسائل تقنية، من قبيل نظامه الداخلي، كما خلص إلى ذلك المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح على نحو مناسب في تقريره الأخير، فإن المسائل التي كانت تبدو مشاكل إجرائية تبين أنها في الواقع مشاكل سياسية.

إن عدم توفر الإرادة السياسية هو المشكلة الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح، وتبعاً لذلك، فإن الخيار الوحيد لتعزيز نشاطه يتمثل في حقن الإرادة السياسية في هذا المنتدى الهام الذي لا غنى عنه وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

ونعتقد أن أي مبادرة محتملة لتقييم أداء المؤتمر يجب أن تكون شفافة وشاملة ومنصفة، والأهم من ذلك، أن يكون الدافع لها الدول الأعضاء. وينبغي للمبادرة أن تركز على معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. إذ أن أي غاية رئيسية لهذا التقييم ينبغي أن تحسن من أداء المؤتمر بينما في الوقت نفسه تحافظ على طبيعته ودوره وغرضه وسلطته.

ولدى إجراء أي تقييم أداء للمؤتمر، يجب أن نكون حذرين بألا نخلط اعتباراتنا مع المبالغة، والتشاؤم، والحكم المسبق والتشخيصات العاطفية الضارة، لأن هذا النهج ما من شأنه إلا أن يعقد من الحالة ويزيد من تفاقمها.

إننا بخلاف البعض الذين يحبذون تغيير قاعدة توافق الآراء في المؤتمر، إذ نعتقد أنه لا يمكن تحسين المؤتمر بتغيير شكل أو نمط نظامه الداخلي، لأنه بسبب الطبيعة الحساسة لمعاهدات نزع السلاح المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الأمنية الوطنية العليا للدول، فإن توافق الآراء السبيل الوحيد المفضي إلى إبرام هذه المعاهدات، كما كان الحال في الماضي عندما أبرمت معاهدات نزع السلاح داخل وخارج المؤتمر.

إن تقاعس المؤتمر خلال العقد الماضي نجم عن عدم توفر الإرادة السياسية وعزوف بعض الدول عن الأخذ في الحسبان المصالح الأمنية لجميع الدول والنظر في جميع المسائل الجوهرية بطريقة شاملة ومتوازنة؛ بعض البلدان تعتبر المؤتمر مكانا لبحث مسألة واحدة وغير مستعدة للاعتراف بأهمية المسائل الأخرى؛ عدم استعداد بعض البلدان حتى للبدء بالمفاوضات التي كان يتوق إليها المرء كثيراً، وهي مفاوضات تأخرت كثيراً بشأن اتفاقية الأسلحة النووية للقضاء على الخطر الذي يمثله وجود هذه تلك الأسلحة على الإنسانية، بينما تم تحديد الأسلحة النووية من جانب المجتمع الدولي بوصفها تحظى بأعلى أولوية في ميدان نزع السلاح كما تجسد ذلك في توافق الآراء (القرار دإ-٢/١٠) المتخذ في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح؛ وتردد تلك الدول في التفاوض على صكوك قانونية ملزمة عالميا بشأن تقديم الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وبشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ونرى أن القضاء التام على الأسلحة النووية يجب أن يحتل أعلى أولوية، وهو الضمان الوحيد المطلق ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. لذلك نعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يركز على الدفع قدماً ببرنامج نزع السلاح النووي والقضاء قضاءً مبرماً على الأسلحة النووية تمهيدا إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، نؤيد بقوة بدء مؤتمر نزع السلاح مبكراً في المفاوضات بشأن برنامج تدريجي للقضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك معاهدة الأسلحة النووية. ونؤيد أيضاً شروع المؤتمر مبكرا في المفاوضات لإبرام صكوك عالمية وغير مشروطة وملزمة قانوناً

بشأن تقديم الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وبشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

نشدد على جدوى تعددية الأطراف بوصفها مبدأ جوهرياً في المفاوضات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وبينما نكرر تصميمنا على تعزيز هذا المبدأ القيم، نذكِّر بالأهمية القصوى لتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح واستمرار صلاحيتها. ونعتقد بقوة أنه كون الدورة الاستثنائية هي التي أنشأت مؤتمر نزع السلاح، فإن أفضل طريقة للتصدي لتحديات التي تواجهه هي عقد دورة استثنائية رابعة، وهو اقتراح يحظى بتأييد قوي من لدن العديد من البلدان ولا سيما الـ ١٢٠ دولة عضوا في حركة عدم الانحياز.

وأخيراً نعتقد أنه لا يمكن الاستعاضة عن هذه الدورة الاستثنائية الرابعة ولا عن مؤتمر نزع السلاح بمبادرة بديلة. إن المشاكل التي تواجه مؤتمر نزع السلاح حالياً ليست جديدة. وأفضل طريقة للتصدي لهذا التحدي هو اجتياز النهر عندما تكون المياه فيه عند أدنى درجة من الانخفاض.

السيدة أندرسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إلى عقده الأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ كان مجدياً في إبراز وجهات نظر الدول بشأن الأسباب الجذرية للجمود في مؤتمر نزع السلاح. وشدد ذلك الاجتماع أيضاً على رغبة المجتمع الدولي الشديدة في التحرك من المناقشة إلى العمل. إن ما يحتاج إلى إعادة تقييم ليس فقط أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح، بل أيضا أساليب عمل هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى التابعتين للأمم المتحدة أيضاً. ويتعين على الهيئات الثلاث أن تكون أكثر استجابة واستعداداً لتغيير الطريقة التي تدير بها أعمالها.

إن نهج بلدي نحو نزع السلاح تضرب جذوره في القناعة الراسخة بأن التعاون المتعدد الأطراف يصب في مصلحة الجميع، ويخدم على نحو كبير جداً مصالح الدول الصغيرة التي تعتمد على نظام دولي قوي يرتكز على قواعد. ومن بين الأسباب الرئيسية التي حملتنا على الاجتماع هنا أن الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، أي مؤتمر نزع السلاح، لا يعمل بصورة ملائمة. وبالنظر إلى الأهمية الحيوية للمؤتمر، فإن هذا الخلل يبعث على القلق العميق.

ولما كنا بصدد البحث عن حل، من الجدير التذكر بأن مؤتمر نزع السلاح قدم في الماضي مساهمة ممتازة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح وما من سبب يمنعه من القيام بذلك مرة أخرى.

وبالنظر إلى هذا السجل، من المخيب جدا للآمال أن المؤتمر لم يتمكن لمدة تزيد عن ١٦ عاماً من الانخراط في التفاوض الموضوعي. وأيرلندا لا ترى أنه تم القيام بعمل منذ أصبحنا عضواً في عام ١٩٩٩. وهذه حالة يتعذر توضيحها أو الدفاع عنها. وهي تجسيد ضعيف للتعددية ولها أثار واضحة على السلم والأمن الدوليين. وبينما يمكن تفهم الركود في مؤتمر نزع السلاح وبينما لا يوجد تحرك في الإطار الأوسع في نزع السلاح، فإن ذلك يتناقض تناقضا صارخاً الآن مع التطورات الإيجابية التي حدثت لدينا في أماكن أخرى في السنوات الأخيرة. إن أيرلندا مستعدة للمشاركة في المفاوضات بشأن أي من هذه المسائل الجوهرية الأربع أو بشأنها جميعاً، وهي مسائل مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وفي حين أن لكل دولة الحق في تعزيز مصالحها الأمنية الوطنية والذود عنها، نعتقد أن قاعدة توافق الآراء لم تكن متوخاة قط بوصفها آلية تمكن دولة واحدة من إحباط رغبة الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء في الانخراط في المفاوضات بشأن أي مسألة بعينها. إن عجز مؤتمر نزع السلاح عن الانخراط في مفاوضات

بشأن أي قضية مدرجة في جدول أعماله إنما هي في رأينا مسألة غير مستدامة. فالمفاوضات بشأن هذه المسائل الجوهرية ستستغرق وقتاً، ومن المرجح أن تستغرق سنوات عديدة. وثمة شواغل وطنية محددة يمكن تسويتها خلال المفاوضات، ومهما يكن من أمر، لا يمكن فرض أي اتفاق بموجب قاعدة توافق الآراء. ومن البديهي على أي حال أنه يجب أن تبدأ المفاوضات إذا ما أريد التوصل إلى اتفاق.

إن الغاية الرئيسية لبلدي في مؤتمر نزع السلاح هي تعزيز نزع السلاح النووي. وربما يتيسر تحقيق هذا بعدد من الطرق، بما في ذلك إبرام معاهدة مناسبة بشأن المواد الانشطارية التي تتضمن آلية للتحقق وتشمل المخزونات الحالية وإبرام اتفاق عالمي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية. إن منع حدوث أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسألة جديرة بالاهتمام العاجل قبل ضياع فرصة منع حدوث سباق التسلح هذا.

وفي حين توجد اختلافات جوهرية تكمن في قلب الشلل الحاصل في مؤتمر نزع السلاح، نعتقد أن السبيل الذي يمكن به للمؤتمر أن ينظم نفسه هو أن يصبح عنصرا مساهما. وشرط توافق الآراء لا بد من توفره حتى للبدء بالمفاوضات، وكذلك لاتخاذ أبسط المقررات الإجرائية، وهو الأمر الذي يفضي إلى ذلك الطريق المسدود الذي نعرفه جميعاً معرفة جيدة.

وثمة عامل آخر يعوق التقدم، ألا وهو تفسير شرط اعتماد برنامج عمل سنوي يقتضي إدراج ولايات تفاوض معقدة وغير ذلك من التفاصيل، بدلا من أن يحتوي فحسب على جدول بالأنشطة كما هو الحال في معظم الهيئات المتعددة الأطراف.

إن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح تنطوي على مشاركة أكبر للمجتمع المدني في عمله، وفي رأينا، أنه يعزز من تمثيل الرأي العام العالمي في المؤتمر ويعزز من موقفه ومصداقيته.

شأني شأن بقية المتكلمين، أرحب بالتوصية التي قدمها المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، وأمل أن يكون بوسعه أن يرشدنا إلى كيفية كسر طوق الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا تجاهل الحقيقة المرة ومفادها أن المسؤولية عن استنباط الحلول للمشاكل العالمية وتنفيذها تقع بصورة رئيسية على عاتق الدول. وبيت القصيد هنا توفر الإرادة السياسية.

إن هذه المسؤوليات تتجاوز مؤتمر نزع السلاح. فهيئة نزع السلاح لم تحقق أي نتيجة موضوعية طيلة ١٢ سنة متعاقبة، وهي حالة لا ينبغي لها أن تستمر. فممارسات العمل في اللجنة الأولى تحتاج أيضا إلى اهتمام الدول الأعضاء.

وبينما ينبغي للجنة أن تكون المنتدى الرئيسي للمناقشة بشأن أكثر المسائل إلحاحية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وكيفية معالجتها، نرى بدلا من ذلك استخداما غير فعال للوقت، يقترن بعملية روتينية تتمثل في تقديم القرارات التي لا تزال محتويتها من الناحية العملية من دون تغيير من سنة إلى أخرى، وفي الكثير من الحالات عديدة تضفي قيمة محدودة.

وفي وقت التقشف هذا، يتعين علينا جميعا أن نبرر الكيفية التي نخصص بها مواردنا النادرة. فعمل آلية نزع السلاح أولوية، ولكن يجب أن تكون هناك علاقة بين المدخلات والنواتج.

أود أن اختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في أن تكون تبادلاتنا اليوم بمثابة دعوة إلى العمل وأن تشجع الأطراف المعنية بصورة مباشرة على تقييم نهجها، وقبول المسؤولية التي تتقاسمها مع المجتمع الدولي للانخراط في

المفاوضات وصياغة اتفاقات تفضي بنا إلى الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خالٍ من السلاح النووي.

إن أيرلندا مستعدة لدراسة جميع الأفكار التي طُرحت لكي نمضي قدما، بما في ذلك التوصيات التي قدمها المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح إلى الأمين العام وكذلك إمكانية عقد أي دورة استثنائية لنزع السلاح، وهي فكرة ترحب بها أيرلندا كل الترحيب. ونأمل في إجراء المزيد من المناقشة في اللجنة الأولى في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية وإذ أرى العديد جدا من المقاعد فارغة في هذه القاعة وألاحظ غياب العديد من زملائي الملتزمين بشدة بنزع السلاح وعدم الانتشار والمهتمين اهتماما كبيرا في مناقشة اليوم، أود أن أقول أنني أجد من المؤسف أن مستوى المشاركة متدني وكذلك الحضور بسبب المشاكل التنظيمية المتعلقة بهذه المناقشة.

إن بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لهولندا بالنيابة عن الدول التي طلبت عقد هذه المناقشة.

إن أورغواي كانت من بين البلدان التي طلبت عقد جلسة عامة في إطار البند ١٦٢ من جدول الأعمال، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“. لذلك نرحب بهذه الجلسة.

إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أوضح الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعددية الأطراف وبين القلق الواسع إزاء المأزق الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح والذي يقوض مصداقيته ويؤثر في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ومن الواضح أيضا وجود حاجة ملحة إلى البدء فورا بمفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وترمي إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، فضلا عن بدء الأعمال الموضوعية بشأن مسائل نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومما يؤسف له أن مؤتمر نزع السلاح فوت مرة أخرى فرصة قيمة في الدورة الموضوعية لهذا العام، كما كان أيضا غير قادر على إحراز تقدم بشأن المسائل قيد نظره أو إرسال أي إشارات أمل تفيد بأن الحالة ستتغير في المستقبل القريب.

وندرك جميعا المنجزات التي حققها مؤتمر نزع السلاح والهيئات السالفة له ونقر بتلك المنجزات، حيث كان المنتدى الحقيقي الذي أبرمت فيه الصكوك الرئيسية للحد من الأسلحة، لمنفعة المجتمع الدولي بأسره. ومهما يكن من أمر، لا يمكن تبرير فترة تزيد على ١٣ عاما من التقاعس على أساس أوجه قصور جوهرية في النظام، وعدم توفر الإرادة السياسية أو الحاجة إلى توافق الآراء. والعضوية وتوافق الآراء والامتيازات التي تصاحب المسؤوليات، من هنا يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يرتقي إلى مستوى الآمال المتوقعة من أعضائه، والاضطلاع بالولاية المنوطة به والعمل وفقا لاحتياجات عصرنا.

إن أورغواي بأنه بالنظر إلى هذا الشعور الواسع بالفشل، تعتقد أن من الحتمي السعي إلى حلول سريعة وفعالة لاستئناف عمل مؤتمر نزع السلاح.

وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن اطرح ثلاثة مقترحات محددة من أجل إعادة تنشيط المفاوضات المتعددة الأطراف في هذه المجالات.

أولا، علينا أن استغلال التيار السياسي الحالي الممكّن من العودة إلى الاعتدال في تعددية الأطراف، ولا بد من إعادة تأكيد صلاحيات ومشروعية الهيئات التي أنشأها المجتمع الدولي لتناول مسائل نزع السلاح، ويجب إعلاء شأن احترام القانون الدولي بوصفه قاعدة لا غنى عنها من أجل التعايش السلمي في الدول.

ووفقا لذلك، تناشد أوروغواي مؤتمر نزع السلاح البدء بالمفاوضات من دون مزيد من التأخير وذلك للضرورة الملحة للبدء فورا بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، وقابلة للتحقق على الصعيد الدولي، ترمي إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. ويحض بلدنا أيضا على البدء بمفاوضات غير مشروطة لإبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مفادها أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لن تعاني من عواقب كارثية جراء استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذا النوع من الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

إن الاهتمام المبرر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتطلعاتها المشروعة إلى الحصول على ضمانات الأمن السلبية ترتكز من الناحية القانونية والسياسية على الفقرة الرابعة من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، تدعو أوروغواي إلى التفاوض على صكوك جديدة فعالة وقابلة للتحقق بغية منع سباق التسلح، بما في ذلك نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ثانيا، ترى أوروغواي أن أحد الطرق لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح سيكون توسيع عضويته لتشمل الدول التي أعربت عن اهتمام مشروع في الانضمام إليه. وفي هذا الصدد، أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال نيابة عن المجموعة غير الرسمية من المراقبين لدى مؤتمر نزع السلاح. وقد أعطى بلدنا طابعاً رسمياً لتطلعه إلى الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح، جنبا إلى جنب مع ٢٥ دولة ظلت تدعو منذ عام ١٩٨٢ إلى زيادة أعضاء تلك الهيئة. ولذا تقترح أوروغواي تعيين منسق خاص لمؤتمر نزع السلاح، من أجل دراسة توسيع عضويته في عام ٢٠١١.

ثالثا، إذا كان مؤتمر نزع السلاح ليس قادراً على التغلب على مأزقه، فإنه لا مناص للجمعية العامة من أن تتخذ الإجراء اللازم، وفقا للولاية المسندة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الذي تنص المادة ١١ منه على أن

”للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما“.

السيد شوبانوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تولي تركيا أهمية كبيرة لعمل مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف، ونود أن نرى استئناف أعماله الموضوعية. ولهذا السبب، كانت تركيا من بين البلدان الموقعة على الرسالة التي طلبت عقد اجتماع اليوم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لهولندا بالنيابة عن البلدان الـ ٤١ التي وقعت على تلك الرسالة. وتؤيد تركيا أيضا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأستراليا باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وبما أن العديد من وجهات نظرنا تناوبتها تلك البيانات بالفعل، فسأقتصر على النقاط الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

أولا، في حين أن هناك العديد من وجهات النظر المختلفة بشأن كيفية إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح، فإننا نفضل أن يتم تنشيط هذه العملية داخل المؤتمر نفسه. وبناء عليه، يمكن أن تكون الجهود الأخرى، مثل اجتماع اليوم،

مفيدة لبناء الزخم والاستجابة للتطلع القوي من جانب المجتمع الدولي إلى استئناف العمل الموضوعي للمؤتمر.

ثانيا، ونحن نركز على تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، فإنه ينبغي ألا نغفل عن أن المشاكل القائمة لا تقتصر على المؤتمر وحده. بل هي تشمل في الواقع آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف برمتها. ولا يعني هذا أن المشاكل تكمن في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. على العكس من ذلك، وكما أعرب عنه الأمين العام بان كي - مون بكل بلاغة في بيانه الافتتاحي أمس (انظر A/65/PV.114)، فإن المشكلة لا تكمن في الآلية نفسها، وإنما في قيادتها. ونحن مقتنعون بأن هذه المشاكل يمكن التغلب عليها جميعاً بواسطة الإرادة السياسية والمرونة، وهما ما ينبغي إظهارهما من قبل جميع الأطراف.

ثالثا، ينبغي لأي مناقشة بشأن أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح أن تأخذ في الاعتبار أن قاعدة توافق الآراء أداة أساسية عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمن الدولي. وربما تحتاج جميع البلدان لهذه الأداة من حين لآخر، من أجل حماية مصالحها الأمنية المشروعة. ونحن نرى أن ليس هناك بديلاً لقاعدة توافق الآراء.

أخيرا، وخلافاً لبعض الوفود الأخرى، فإننا لا نرى أن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح يمثل أولوية في سياق تنشيط أعماله. ونعتقد أن المأزق الراهن في مؤتمر نزع السلاح لا علاقة له بتشكيلته. في الواقع، إذا لم يتمكن المؤتمر من حل مشاكله في سياق تركيبته الحالية، فسيكون من المستبعد جدا، إن لم يكن مستحيلا، أن تحل هذه المشاكل في إطار المجموعة الجديدة الموسعة، التي تمثل أولويات ومصالح متباينة. ونرى أيضا أن أي نقاش بشأن توسيع المؤتمر ينبغي أن يعالج مسألة المساهمات المحتملة من الأعضاء الطامحين إلى الانضمام إلى عضوية المؤتمر، على أساس كل حالة على حدة.

ونأمل أن يتم تنشيط المؤتمر، ومعالجة شواغل جميع الدول الأعضاء، والشروع في العمل الموضوعي بشأن القضايا الجوهرية، والتغلب على المأزق الذي طال أجله، بفضل التشكيلة الحالية لعضوية المؤتمر.

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي العميق للرئيس ديس والأمين العام بان كي - مون لعقد هذه المناقشة. ولكوننا من بين الدول التي دعت إلى هذه المناقشة، فنحن ممتنون بشكل خاص لإعطائنا الفرصة لمناقشة متابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

تؤيد بلغاريا البيان الذي أُدلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل هولندا نيابة عن مجموعة دول عبر إقليمية. وسوف أكتفي بتسليط الضوء على بضع نقاط فحسب تعتبر هامة بالنسبة لنا.

وقد أملنا جميعا في أن يكون من شأن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ حفز التطورات الإيجابية في مؤتمر نزع السلاح. ولكن للأسف، لم يكن الحال كذلك، إذ فشل المؤتمر حتى الآن في اغتنام الزخم في مجال نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار. إلا أننا نتفق جميعا على أن المأزق لا يمكن ولا ينبغي له أن يستمر. فقد خسرنا خمسة عشر عاما بالفعل، ولسنا قادرين على تحمل إهدار مزيد من الوقت.

والمفارقة هي أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون أكثر أهمية من أي وقت مضى، ومثقلا بالعمل الآن، في وقت تسود فيه التهديدات غير المتماثلة والتحديات الأمنية المشتركة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بتعددية الأطراف باعتبارها النهج المناسب.

وكلما استمر هذا المأزق، كلما زاد التشكيك في أهمية مؤتمر نزع السلاح.

والأعذار لكل هذا معروفة – قاعدة توافق الآراء، وانعدام الإرادة السياسية، من بين أمور أخرى –. ولا يمكن الإلقاء باللوم على مؤتمر نزع السلاح في حد ذاته. فالمسؤولية تقع على عاتقنا، نحن أعضاء المؤتمر. وينبغي أن ينبع التغيير من الداخل. ويتعين علينا أن نسأل أنفسنا جميعا لأي مدى نريد إضفاء الأهمية والمصداقية على مؤتمر نزع السلاح من جديد؟ فقاعدة توافق الآراء قائمة، ولكننا بحاجة إلى أن نكون مبتكرين في هذا الأمر بدلا من استخدامه لجعل المؤتمر رهينة له. فقد أنشئت هذه القاعدة من أجل تمكين الأعضاء من التعبير عن إرادتهم المشتركة، على أساس التوافق وليس لفرض وجهة نظر عضو واحد على الجميع.

فالعالم مترابط، وتتطلب الحقائق الجديدة اتباع نهج جديدة. وإذا لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التكيف مع التحديات والظروف الجديدة بالسرعة المطلوبة، فإن أهميته ستنتفي. وتتسم الديناميكية الجديدة بالسرعة، وكذلك ينبغي أن تكون استجابة المؤتمر لهذه الدينامية. ومن واجب المؤتمر أن يفي بالتزاماته، وإلا فإنه قد يدفع المجتمع الدولي لاستكشاف المحافل البديلة للمفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويعني تنشيط مؤتمر نزع السلاح أن يكون المؤتمر فاعلاً ويتماشى مع الحقائق الجديدة. ومع ذلك فإن المسألتين الأكثر إلحاحا لا تزالان قائمتين: أولا، اعتماد برنامج العمل، وثانيا، بدء المفاوضات بدون تأخير بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن معالجة أي شاغل مشروع للأمن القومي في إطار عملية التفاوض بدلا من عرقلة العمل الموضوعي للمؤتمر.

ينبغي عدم استبعاد النظر في أي شيء إذا أريد للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تبدأ.

إن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح سوف تكون بالتأكيد خطوة إلى الأمام نحو التكيف مع الواقع الجديد. سيجلب الأعضاء الجدد طاقة جديدة وأفكارا جديدة. والمجتمع المدني أيضا جزء من العملية، وللمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث دور مهم تضطلع به. وننضم إلى الآخرين في الدعوة إلى تحسين أساليب العمل، بالنسبة للجنة الأولى وكذلك بالنسبة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

نحن على استعداد للعمل تحقيقا لهذه الأهداف قبل الدورة السادسة والستين للجنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر. غير أنني، أود أن أختتم بياني بالاقتباس من بيرتولت بريشته الذي قال ”لأن الأمور على هذه الحال، لن تبقى الأمور على حالها“. تنطبق هذه الفكرة بنسبة ١٠٠ في المائة على مؤتمر نزع السلاح كما هو اليوم.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر باسم حركة عدم الانحياز. ويؤيد وفدي أيضا البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح والذي أدلى به ممثل هولندا باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي.

تؤكد الفلبين من جديد اقتناعها بأن الدبلوماسية المتعددة الأطراف هي أفضل سبيل لتحقيق المزيد من التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو ٢٠١٠، خطت الدول الأطراف خطوة كبيرة إلى الأمام في هذين المجالين عندما اعتمدت الوثيقة الختامية للمؤتمر (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). وفي هذا الصدد، تذكر الفلبين الدول الأطراف بالتزامها بتنفيذ خطة العمل،

وكذلك الجزء المتعلق بتنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، على النحو الوارد في الجزء المتعلق بالاستنتاجات والتوصيات من الوثيقة.

اتخذ إجراء واحد عندما عقد الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومناقشة اليوم استمرار لذلك الاجتماع الذي عقد قبل حوالي عام. ورغم الوقت الذي مر منذ ذلك الحين – في الواقع، في الـ ١٥ سنة التي مرت منذ وافق مؤتمر نزع السلاح على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – لا يزال المأزق مستمرا.

لا يمكن السماح باستمرار هذه الحالة العقيمة. واستنادا إلى المناقشات في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير في أيلول/سبتمبر، فإن الفلبين وكثيرا من الوفود الأخرى ترى الحالة لا تحتمل مطلقا. لا بد من أن يتفق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل وينفذه. وإذا لم يستطع، فلا بد من اتخاذ إجراءات محددة أخرى. وإضافة إلى ذلك، وحيث أن النهج التصاعدي أصاب بالشلل الجهود الرامية إلى إصلاح المؤتمر لأن قاعدة توافق الآراء تمنح كل عضو سلطة تشابه حق النقض، فقد بات من المهم أن تؤكد الجمعية العامة، التي أنشأت مؤتمر نزع السلاح، سلطتها من خلال نهج تنازلي.

وترى الفلبين، بالإضافة إلى وفود أخرى عديدة تشكل المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، حاجة ماسة إلى أن يوسع مؤتمر نزع السلاح عضويته. ومن أجل تعزيز قدر أكبر من الشمولية والدينامية في المؤتمر، تدعو الفلبين إلى استعراض عضوية المؤتمر كما ينص نظامه الداخلي، والسماح بتوسيع عضويته. لدى بلدان عديدة، تشغل حاليا وضع مراقب في المؤتمر، تطلعات مشروعة لأن تصبح أعضاء كاملي العضوية. وتيسيرا لهذا الاستعراض، تدعو الفلبين مؤتمر نزع السلاح إلى تعيين مقرر/منسق خاص معني بتوسيع العضوية.

لكن، لا بد من النظر أيضا في وسائل بديلة. قد يكون مؤتمر نزع السلاح معروفا بأنه هيئة نزع السلاح المتعددة الأطراف الوحيدة، لكن تم التوصل خارجه إلى اتفاقات لنزع السلاح، بما في ذلك اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية. وفي إطار هاتين الاتفاقيتين، لم تنضم جميع البلدان منذ بدايتهما، وفي الواقع لم تنضم بعد، لكن ذلك لا يستبعد إمكانية أن تصبح الدول أطرافا في نهاية المطاف. الحل، كما تراه الفلبين، هو بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

والطريق الآخر الذي يمكن إتباعه هو الطريقة التي يجري بها التحضير لمفاوضات بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، التي تجري في إطار الجمعية العامة، التي قررت عقد مؤتمر للأمم المتحدة للتفاوض بشأن المعاهدة. ولا تزال الفلبين أيضا تؤيد الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة لنزع السلاح، التي يمكن أن تجرى إعادة تقييم شاملة وتنشيط لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وبالنسبة لوفد بلدي، ليس المهم أي هيئة تتفاوض، إنما أن تبدأ المفاوضات بالفعل وتسفر عن شيء ملموس وعملي بدرجة أكبر من مجرد التقارير الوقائعية للجلسات، كما كان الحال في الاجتماع الأخير لهيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل.

أمامنا، نحن الدول الحاضرة هنا اليوم، خيار وقرار صعب نتخذه. هل سنبقى ونظل محصورين في مؤتمر نزع السلاح، على أمل أن المسائل المستعصية التي ابتلى بها المؤتمر سوف تتلاشى بطريقة سحرية مع مرور الوقت، فيما من شأنه أن يسفر عن إحراز تقدم حقيقي صوب التفاوض على جدول أعمال لنزع السلاح؟ أم أننا سنجرؤ على تجاوز ذلك والسير في الطريق الذي سلكه عدد كبير من البلدان التماسا

إلى مسار بديل، كما كان الحال في المفاوضات بشأن اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو؟ هل ننشئ عملية موازية لمؤتمر نزع السلاح؟ هل نأمل في تكرار النجاح الذي تحقق في الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح عام ١٩٧٨ ونعلق آمالنا على الدورة الاستثنائية الرابعة لنزع السلاح؟ هل علينا أن ننشئ فريقا ما رفيع المستوى لمواصلة دراسة ما يجب عمله؟ أنسلك طريق الجمعية العامة ونمنح هذه الهيئة دورا محوريا أكبر وأكثر فعالية لدفع المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح قدما؟

الإجابة الصحيحة للأسف غير واضحة. الواضح بالنسبة لنا هو أننا يجب أن نختار ونتابع الاختيار عاجلا أفضل من آجلا. قد يكون الاختيار هو منح الجمعية العامة دورا محوريا أكبر وأكثر فعالية والتماس الوسائل المبتكرة والبديلة لدفع المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح قدما. وإذا لم نتمكن من الاختيار ومن العمل، سنحكم على أنفسنا بالركود والعجز، وبالتالي زيادة فرص إطلاق الأسلحة المجمدة حتى الآن وإحداث آثار مدمرة ومروعة.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى زملائي الآخرين في توجيه الشكر إلى الرئيس على عقد اجتماع المتابعة هذا للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام، وحضره وزير الشؤون الخارجية لدينا، معالي سري س. م. كريشنا، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به باسم حركة عدم الانحياز.

مر حوالي عام منذ عقد الاجتماع الرفيع المستوى. لا يزال مؤتمر نزع السلاح غير قادر على الاضطلاع بمهمته الأساسية المتمثلة في التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف. نحن نشاطر الدول الأعضاء الشعور بخيبة الأمل إزاء الجمود المستمر في المؤتمر. ونعتقد أن اللوم في هذا الجمود لا يقع على مؤتمر نزع السلاح أو نظامه الداخلي.

ونرى أن اجتماع اليوم يتعين أن يبعث رسالة دعم قوية لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وأن يوفر الزخم السياسي لجدول الأعمال المتعدد الأطراف، الذي يتضمن البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

اتخذ مؤتمر نزع السلاح قرارا بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩ بشأن برنامج عمله، الذي يشمل البدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأبدى الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعما واسعا للغاية للوثيقة CD/1864. في الواقع، والتوصية الأولى لهذا الاجتماع، التي كررها الأمين العام لاحقا في كلمته أمام مؤتمر نزع السلاح في ٢٦ كانون الثاني/يناير، تدعو المؤتمر إلى اعتماد ذلك، أو أي برنامج عمل مماثل في عام ٢٠١١.

ولن تعيق الهند الطريق إذا ما ظهر توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يبدأ من حيث انتهينا فيما يتعلق بالمقرر CD/1864 الذي تم اعتماده بتوافق الآراء، إذا كان هذا القرار ييسر بدء العمل لموضوعي في المؤتمر في وقت مبكر، بما في ذلك التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الولاية الواردة في CD/1299، دون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي.

لقد ظلت الهند ثابتة في دعمها لنزع السلاح العالمي، دون تمييز وعلى نحو قابل للتحقق منه. وقدم رئيس الوزراء راجيف غاندي خطة عمل مستبصرة لنظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف. وتحدد هذه الخطة خارطة الطريق المؤدية إلى تحقيق نزع السلاح النووي في وقت محدد، وبطريقة لا تمييز فيها، وقابلة للتحقق، بحيث يتم تنفيذها على مراحل. وتجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى

لنزع السلاح (القرار دإ-٢/١٠) منحت نزع السلاح النووي أولوية قصوى. ونرى أنه يمكن تحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال عملية تدريجية، وعلى أساس الالتزام الشامل وإطار متعدد الأطراف متفق عليه، يتسم بالعالمية وعدم التمييز. ونحن بحاجة إلى حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، من أجل بناء الثقة والحد من تأثير هذه الأسلحة في الشؤون الدولية والمبادئ الأمنية.

وأود أن أؤكد من جديد تأييدنا لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، المعترف به بهذه الصفة من قبل المجتمع الدولي. ولا يزال المؤتمر يتمتع بالولاية، والعضوية، والمصداقية والنظام الداخلي، وهي جميعها عوامل تمكنه من الاضطلاع بهذه المسؤولية. والأمر متروك للدول الأعضاء لأن تجعله فعالاً عبر التفاوض على المعاهدات المتعددة الأطراف التي يمكن تنفيذها عالميا. ولن تؤدي المقترحات التي تشكك في جدوى أو أهمية المؤتمر، أو تقترح بدائل واقعية، إلى نتائج مفيدة أو منتجة فيما يتعلق بالمضي قدما في جدول الأعمال المتعدد الأطراف المتفق عليه بمشاركة جميع البلدان المعنية. ونأمل أن تبني مناقشاتنا اليوم زخما إيجابيا لجدول أعمال نزع السلاح، وإعادة تأكيد الدور الحاسم الذي يؤديه المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، لتحقيق أهدافنا المشتركة.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): يثني وفد بلدي على الرئيس لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى الهام الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/ سبتمبر من العام الماضي بشأن موضوع تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

كما نشكر أيضاً الرئيس ديس؛ والأمين العام بان كي - مون، ورئيسة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، السيدة أولغا بليسير، والسيد قاسم - جومارت توكاييف، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف على بياناتهم. وتشير آراؤهم، وكذلك ملخص الأمين العام للاجتماع المذكور أعلاه، إلى الخطوات الرئيسية الهامة لتعزيز آلية نزع السلاح، عبر رؤية مشتركة لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونكرر أيضا أن نزع السلاح يساعد في معالجة تحديات عالمية أخرى، بما فيها الحد من الفقر وتغير المناخ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتدعم كازاخستان على نحو ثابت ومستمر رؤية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، كما يدل على ذلك قرارها المعني بإغلاق موقع تجاربها النووية، والتخلي عن إحدى أكبر الترسانات النووية في العالم. وتولي كازاخستان، بصفتها عضوا في مؤتمر نزع السلاح، أهمية كبيرة على هذا المنتدى، والمساهمة التي قدمها في الماضي. ولكن للأسف، فقد فشل المؤتمر في الارتقاء إلى مستوى التوقعات. والآن هو الوقت المناسب لتقييم استراتيجيات محددة بهدف التغلب على المأزق في العقد الماضي فيما يتعلق بالمسائل الأساسية المقبولة بوجه عام، من أجل تسريع عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتتفق كازاخستان، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، على أن بدء المفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على نحو خال من التمييز، ومتعدد الأطراف، ويمكن التحقق منه دوليا في وقت مبكر، يتسم بالأهمية. فمن شأن معاهدة كهذه، الإبقاء على البرامج النووية العسكرية غير الشرعية في حدها الأدنى، وأن تحسّن إلى حد كبير السيطرة على المواد الموجودة، وبالتالي، الحد بصورة كبيرة من خطر الإرهاب النووي.

وتدعو كازاخستان، بصفتها موطناً لمجمع قاعدة إطلاق الصواريخ والسفن الفضائية ومشاركة أيضاً في التعاون الدولي في مجال الفضاء الخارجي، فضلا عن تطوير قدراتها الفضائية الوطنية على أساس التعاون المتعدد

الأطراف، إلى الحفاظ على نحو صارم على الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي، وتحث المؤتمر على إدراج هذه المسألة في جدول أعماله. وبالنظر إلى تزايد عدد البلدان المشاركة في البرامج الفضائية، والتي تعتمد عليها، فإنه ينبغي علينا مواصلة تعزيز منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال إشراك الكيانات الدولية الأخرى التي تتعامل مع المسائل المتعلقة باستكشاف الفضاء.

ودعا رئيس بلدي، نور سلطان نازاربايف، في معرض كلمته في مؤتمر القمة العالمي للأمن النووي في واشنطن العاصمة، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، إلى صياغة صك دولي ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية من قبل القوى النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذه هي الضمانات الوحيدة التي من شأنها أن توفر الضوابط الفعالة على طموحات دول غير نووية معينة إلى الحصول على الأسلحة النووية لضمان أمنها. وينبغي أن تكون الخطوة التالية هي صياغة إعلان عالمي بشأن عالم خال من الأسلحة النووية، ومن شأنه إعادة تأكيد تصميم جميع الدول على المضي قدماً تدريجيا، وعلى نحو طوعي نحو اتفاقية بشأن عالم خال من الأسلحة.

ويتفق وفد بلدي مع الدول الأعضاء الأخرى على أن المأزق الحالي يضر بمصداقية مؤتمر نزع السلاح ويشكك في أهميته. ومن المفهوم أن الجمود الحالي في المفاوضات المتعددة الأطراف، لا يعود إلى انعدام الإرادة السياسية فحسب، ولكن أيضا إلى وجود ثغرات في آلية نزع السلاح نفسها.

إيجازاً، يدعو وفد بلدي الجمعية العامة والدول الأعضاء إلى النظر في السبل الكفيلة باستعراض ولاية المؤتمر وعضويته وهيكله وإجراءات عمله، فضلا عن تعزيز تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار، عن طريق بدء العمل فورا على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وكذلك العمل على معاهدة ملزمة قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية، واعتماد إعلان أو اتفاقية لحظر الأسلحة النووية. كما ينبغي أن يعاد النظر في مبدأ توافق الآراء، وذلك لجعل المؤتمر كياناً قوياً وقابلاً للاستمرار، بدلا من إجراء عملية صنع السياسات خارج إطار الأمم المتحدة، على نحو ما اقترحت بعض الدول. ويتعين أن تبدأ أعمال المؤتمر بجدول أعمال ذات صلة وفعالة في كل المسائل التي تم تحديدها في الماضي، وتلك التي ستنشأ في المستقبل القريب. لذا فنحن نؤيد تأييدا كاملا اقتراح الأمين العام المتعلق بتعيين فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لبحث سبل تعزيز آلية نزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح.

وختاماً، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن كازاخستان ستتخذ كل خطوة ممكنة لتعزيز مؤتمر نزع السلاح، وتعزيز التزامها بعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد حسين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع بشأن هذا الموضوع المهم جدا. كنت أتمنى أن نكون مجتمعين اليوم لنحتفل بإحساس متجدد بالأمل والحماس إزاء التوقعات باستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. لكننا لسنا مجتمعين لهذا الغرض. لا يزال مؤتمر نزع السلاح في مأزق ومنقسما من الناحية الفعلية. ثمة حاجة إلى إصلاح مؤسسي حيوي.

ولهذا، عندما أعلن وزير خارجية كندا، الأونورابل جون بيرد، تعليق مشاركة كندا في المؤتمر تحت رئاسة كوريا الشمالية، فإن كندا كانت تقود مبادرة لإصلاح منهجية اختيار رئيس مؤتمر نزع السلاح. ويدفع هذه الجهود اعتقاد كندا بأن قيادة المؤتمر امتياز لا ينبغي منحه إلا لأولئك الذين يعززون قيم وأهداف مؤتمر نزع السلاح ويلتزمون بها.

وكما قال وزيرنا، من السخف أن يترأس هيئة لنزع السلاح أحد أكثر المذنبين في العالم من حيث الانتشار النووي وعدم الامتثال.

كان من دواعي سرور كندا أن تولت الرئاسة الأولى من الرؤساء المتناوبين الستة لعام ٢٠١١، وهي أيضا من بين العديد من البلدان ذات السجل الرائع في مجال عدم الانتشار والالتزام الثابت بنزع السلاح، التي تولت الرئاسة.

عقد أعضاء المؤتمر، حتى الآن هذه السنة، مناقشات بشأن البنود الأساسية الأربعة على جدول أعمال المؤتمر. لكن لنكن واضحين. إن ولاية مؤتمر نزع السلاح هي التفاوض بشأن نزع السلاح، وليس ببساطة مناقشته. توشك دورة المؤتمر لعام ٢٠١١ على الانتهاء، ولا تزال المواقف بشأن برنامج العمل راسخة ومتعارضة. لم تكلل جهودنا الرامية إلى إعادة المؤتمر للعمل في عام ٢٠١١ بالنجاح بعد، وإن كانت كندا ستجدد الجهود تحقيقا لتلك الغاية في آب/أغسطس، بعد أن لم تعد كوريا الشمالية الرئيس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن نقطة نظامية.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لأن ممثل كندا أشار للتو إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها كوريا الشمالية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة عضو في الأمم المتحدة، وأرجو التفضل، سيدي، بدعوة المتكلم إلى الالتزام في هذا الشأن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أحطنا علما بنقطة النظام التي أثارها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأطلب من ممثل كندا مواصلة بيانه.

السيد حسين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): في ضوء استمرار المأزق في مؤتمر نزع السلاح، تعتقد كندا أنه لا بد من بذل الجهود بجدية لمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي. كانت كندا من بين تلك الدول التي أيدت في الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر الماضي تحديد موعد نهائي للمؤتمر إذا لم يبدأ العمل الموضوعي – بما في ذلك المفاوضات – بحلول هذا الخريف. ونعتقد، تحديدا، أن الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين يمكن أن تنظر أيضا في كيفية متابعة عمل المؤتمر.

وفي كلمته أمام المؤتمر في ٢٨ شباط/فبراير، حث وزير خارجية كندا السابق، الأونورابل لورانس كانون، أعضاء المؤتمر مرة أخرى على التفكير خارج النطاق الضيق. وشهدنا بعض الأدلة الايجابية على نمط تفكير جديد هذا العام. والمبادرة الأسترالية اليابانية الموازية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مثال واضح. وتعتقد كندا على مضض أن الوقت قد حان أيضا للتفكير خارج مؤتمر نزع السلاح.

تمثل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية عليا لكندا باعتبارها الصك المقبل في مجال نزع السلاح، وإذ أننا نفضل أن تبدأ المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، فإن صبرنا مع الهيئات المتعددة الأطراف العاطلة ليس بلا نهاية. وهناك حاليا بلد واحد يمنع المؤتمر من التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مشيرا إلى مسائل استراتيجية دون إقليمية. غير أنه يمكن بسهولة أن يسيء بلد آخر أو بلدان أخرى استخدام قاعدة توافق الآراء بشأن مسألة إجرائية بغية عرقلة المفاوضات الموضوعية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. لم يكن هذا هو الغرض من قاعدة توافق الآراء.

وترى كندا أن بدء عملية مفاوضات خارجية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن يعرض مؤتمر نزع السلاح، الذي فشل في تنفيذ برنامج عمل منذ عام ١٩٩٨، للخطر بقدر أكبر. وبناء على ذلك، نرحب بالبيان الأخير

من جانب الولايات المتحدة بأنها تجري مشاورات بشأن الوسائل البديلة لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتفق في الرأي أن النجاح في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سوف يستلزم مشاركة فعالة من تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومع إعلان الكثير من الدول الحائزة للأسلحة النووية وقفا اختياريا لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، حان الوقت الآن لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. يمكن إضفاء الطابع العالمي بمرور الوقت.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا تتحلى بالمرونة بشأن طرائق المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومكانها، وستعاود الاشتراك في مؤتمر نزع السلاح بعد رئاسة كوريا الشمالية، للتركيز على إصلاح الهيئة والمضي قدما في أمور مهمة تتعلق بالبنود الأساسية الأخرى المدرجة في جدول أعماله.

ونتطلع إلى أوسع مناقشة ممكنة لمزايا كل المسارات البديلة الممكنة لمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والفكرة التي تظل مطروحة هي الاضطلاع بالأعمال الموضوعية من خلال إنشاء لجان فرعية للجنة الأولى. وطرحت أيضا سيناريوهات أخرى. ومن جانبنا، فإن كندا لا تعارض عقد دورة استثنائية رابعة لنزع السلاح، لكننا نرى أن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي ألا ينتظر نتيجة تلك العملية الأوسع. يمكننا بل ينبغي لنا أن نبدأ هذه المفاوضات الآن.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

شهدنا خلال العام الماضي عددا من التطورات الإيجابية تجسدت في بدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في شباط/فبراير واعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50). ولا تزال الصراعات مستمرة في أجزاء مختلفة من العالم، وبروز حالات لانعدام الاستقرار وأخطار جديدة تهدد الأمن في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وزاد أيضا خطر حدوث سباق للتسلح. وفي ضوء هذه الخلفية، من المؤسف أن يبقى مؤتمر نزع السلاح في حالة من الجمود، حيث أنه لا يزال عاجزا عن حتى الاتفاق على برنامج عمل.

لم يمنع عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح المؤتمر من الإسهام بفعالية في تعزيز بيئة دولية يسودها السلام والأمن بدرجة أكبر فحسب، بل وقوض الثقة في هذا المنتدى المتعدد الأطراف المهم لنزع السلاح.

ونظرا لضيق الوقت، نود أن نسلط الضوء على عدد من القضايا. أولا، لا يزال نزع الأسلحة النووية يشكل أعلى أولوية في مجال نزع السلاح. أود أن أذكر باعتماد القرار ٥٦/٦٥ بشأن نزع الأسلحة النووية، الذي دعا مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع الأسلحة النووية في أوائل عام ٢٠١١ وبدء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي لنزع الأسلحة النووية يؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، أحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ المزيد من الإجراءات الموضوعية والعملية صوب نزع السلاح النووي بالكامل، خاصة عن طريق الاضطلاع بدور قيادي في بدء مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية.

ثانيا، ينبغي تدعيم الدور المحوري لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد

الأسلحة. ونحث مؤتمر نزع السلاح على اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل يغطي جميع القضايا الملحة، من قبيل نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أدعو إلى التحلي بدرجة أكبر من الإرادة السياسية والمرونة والتعاون.

ثالثاً، إن مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف ينبغي أن تهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وبلوغ الهدف النهائي المتمثل في القضاء على خطر الحرب النووية وتنفيذ تدابير وقف سباق التسلح وعكس مساره. وينبغي لعملية التفاوض هذه أن ترتكز على المبادئ الأساسية التي اتفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة. وتشمل تلك المبادئ التقيد الصارم بالأهداف والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة واحترام الحق في المشاركة على قدم المساواة، مع الاعتراف الكامل بدور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح وإيلاء الاعتبار الواجب للمصالح الحيوية لجميع شعوب العالم.

إنها سياسة فييت نام الثابتة تتمثل في النضال من أجل السلام ودعم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بهدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل. لقد انضمت فييت نام إلى جميع المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف بشأن حظر أسلحة الدمار الشامل وما برحت عضواً نشطاً في العديد من هيئات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وفي منطقة جنوب شرقي آسيا، تعمل أيضاً بصورة وثيقة مع بقية أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والشركاء الآخرين في تنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وخطة العمل التابعة لها. وستواصل فييت نام العمل مع جميع الشركاء الدوليين سعياً إلى تحقيق المزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تؤيد المكسيك تأييداً كاملا البيان الذي أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن عدة دول والبيان الذي أدلى به ممثل أستراليا بالنيابة عن البلدان المشاركة في المبادرة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ترحب المكسيك أيضاً بالإجراء الذي اتخذه الأمين العام السيد بان كي - مون، في تعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح الواردة في خطته ذات النقاط الخمس، وبالدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٠. وبصورة مماثلة، نحيط علماً بالتقرير الذي قدمه رئيس المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح.

إن الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ بين الاختلاف في وجهات النظر بشأن الخلل الذي يكتنف العديد من هيئات نزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح. غير أنه بين أيضاً اهتمام المجتمع الدولي الشديد بهذه المسألة التي تهمنا جميعا كونها تؤثر بأمن البشرية وبقائها.

إن المكسيك تؤيد تأييداً كاملا مؤتمر نزع السلاح والهيئات السابقة له، فقد أُنشئت جميعها لتحقيق هدف يعلق عليه بلدي أكبر أهمية. لذلك من غير المقبول أن تلك الهيئة المناط بها التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً لضمان أمن شعوبنا لم تتمكن خلال السنوات الـ ١٥ الماضية من القيام بعمل موضوعي بشأن أي بند من البنود المدرجة في جدول أعمالها ولم تف بولايتها.

ولا يوجد اتفاق على أسباب الشلل الذي يستبد بمؤتمر نزع السلاح. والبعض يسوق حججاً مفادها أن هذا سببه عوامل خارجية وأن المؤتمر ضحية الظروف. أما البعض الآخر فيعتقد أن الخلل الذي يكتنف هذه الهيئة مرده إلى كونها صُممت للعمل في سياق الحرب الباردة، وليس في السياق المتعدد الأقطاب السائد في القرن الحادي والعشرين. وربما يكون المأزق الذي تمر به هذه الهيئة نتيجة لمزيج من

تلك العوامل. ومن الواضح أن أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح صممت لأوقات مختلفة. وهذا يؤثر بعملية صنع القرار فيه وبعمله الموضوعي.

إن الطبيعة المحدودة لعضوية مؤتمر نزع السلاح، وتكوين مجموعاتها الإقليمية وعدم مشاركة المجتمع المدني فيه هي أيضاً عوامل تنطوي على مفارقة تاريخية. ومهما يكن من أمر، فإن العقبة الرئيسية المسؤولة عن ضعف عمل المؤتمر قد ثبت أنها تكمن في قاعدة توافق الآراء التي تفسر بوصفها ضرورة للإجماع المطلق، بشأن مسألة المضمون والشكل. وهذا التفسير حوَّل هذه القاعدة إلى حق نقضٍ في نظر ٦٥ عضواً في مؤتمر نزع السلاح. وعندما يمارس حق النقض، تُسلب من الأغلبية في المجتمع الدولي الفرصة لتحقيق هدف سام يحتل أولوية في جدول الأعمال العالمي. فقد استخدم حق النقض أيضاً للحيلولة دون اعتماد برنامج العمل. ويبدو أن شرطاً مسبقاً قائماً مؤداه أنه لا بد من الاتفاق على المضمون قبل البدء بالمفاوضات، مما يتجاهل أن مؤتمر نزع السلاح لديه مهمة محددة بالتفاوض.

إن المسؤولية عن ضمان وفاء مؤتمر نزع السلاح بولايته تقع بصورة رئيسية على عاتق دوله الأعضاء، بيد أنه في التحليل النهائي يمثل شاغلاً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أطلقت عليه في عام ١٩٧٨ لقب المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح.

وهذا يوفر لنا فرصة للتوقف ونلقي نظرة على ما يحدث في جنيف، من منظور الجمعية العامة. إن ما نراه من هنا وما تتصوره ١٢٨ دولة غير عضو في مؤتمر نزع السلاح، أي ثلثي الدول الأعضاء، هو أنه طيلة السنوات الـ ١٥ الماضية، كانت توجد على الأقل دولة عضو واحدة في مؤتمر نزع السلاح على استعداد لممارسة حق النقض، وبذلك منعت ذلك المنتدى من الاضطلاع بالولاية التي أناطتها به هذه الجمعية بالذات.

ونلاحظ أيضاً أن النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة بشأن مؤتمر نزع السلاح للبدء بعمله ذهبت أدراج الرياح. وإذا ما استمرت هذه الحالة فسيكون من المنطقي للجمعية العامة أن تنظر بعناية في هذه المسألة، وأن تتخذ التدابير اللازمة لإلغاء الامتيازات الممنوحة لأي هيئة لا تمتثل لرغباتها.

في عام ٢٠٠٥ اقترحت المكسيك مع بلدان أخرى بأن تبدأ مفاوضات نزع السلاح في الجمعية العامة على أمل أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمله والوفاء بولايته. لا تزال المكسيك مستعدة للتشجيع على القيام بهذه الخطوة أو أي خطوة أخرى من شأنها أن توفر إمكانيات حقيقية للبدء بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

في الختام، نثق بأن الجمعية العامة في دورتها المقبلة سوف تتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها في هذا الصدد.

السيد أراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن وفدي ممتن لرئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد هذه المناقشة وعلى التزامه بتنشيط عمل برنامج نزع السلاح. ونقدر أيضاً اهتمام الأمين العام باستمرار المفاوضات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وخطة الخمس نقاط والاجتماع الرفيع المستوى الذي التئم في عام ٢٠١٠ دليل على الدرجة العالية من الحس بالمسؤولية السياسية إزاء مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للمنظومة المتعددة الأطراف لكي تعمل بفعالية ومن ثم تسهم في الأمن الجماعي، والتنمية والسلم والأمن الدولي.

تؤيد شيلي البيانات التي أدلى بها كل من الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لأستراليا بالنيابة عن البلدان العشرة المشتركة في مبادرة

عدم الانتشار ونزع السلاح والممثل الدائم لهولندا بالنيابة عن الـ ٤١ بلداً المعنية.

أولاً وقبل كل شيء، تود شيلي أن تؤكد مجدداً التزامها بشكل عام بتعددية الأطراف وفي مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي بشكل خاص. ونقدر مؤسسات نزع السلاح والأمن المتعددة الأطراف التي توفر الحماية لمصالحنا الأمنية الفردية ومصالح المجتمع الدولي ككل.

وما من جدوى في المضي بتحليل أسباب الجمود في مؤتمر نزع السلاح والخلل الوظيفي في آلية نزع السلاح إذ أن ما يريده المجتمع الدولي أفعالاً محددة ومعايير وصكوكا أقوى بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهذا مجال شهدنا فيه تقدماً ومناخاً مؤاتياً ينبغي أن يسود مؤتمر نزع السلاح.

بعد مرور أكثر من عشر سنوات عجاف، وصل مؤتمر نزع السلاح إلى حالة مقيدة وغير مستدامة. وتنشيط أي عملية ترمي إلى التوصل إلى اتفاق يمكن المؤتمر من استئناف وظيفته التفاوضية يتطلب التزاماً سياسياً واسعاً يمكن أن يأخذ شكل إطار عمل يمكن فيه للبلدان أن تشعر بأن لديها منتدى فعالا للمشاركة في إيجاد عالم أكثر أماناً ويحمي مصالحها الوطنية المشروعة.

إن التشخيص الذاتي والمناقشات بشأن النظام الداخلي يجب أن يفسح المجال أمام التدابير التي تمكن من بث روح الحياة في المؤتمر في وقت قصير أو التماس بدائل يمكن أن تخدم بشكل كامل مصالح المجتمع الدولي. ونقترح تحليل الوثيقة CD/1931 التي قدمتها كولومبيا والتي تعطي تفصيلاً كاملاً لتصورات مؤتمر نزع السلاح ومصالحه وحدوده.

إن تنشيط المؤتمر يتطلب تنقيح بعض جوانبه الرئيسية من قبيل تكوينه وإجراءاته وقاعدة توافق الآراء فيه. وعلى الرغم من أننا نؤمن بالإبقاء على تلك القاعدة كطريقة لإحراز حيز واسع بشأن المسائل التي يتعرض فيها أمن الدول للخطر، لا يجوز إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء لدرجة تشل المؤتمر بسبب مسائل إجرائية بحتة. أما تكوين المجموعات الإقليمية، فهي نقطة أخرى لا بد من تحليلها. في القرن الحادي والعشرين يجب على مؤتمر نزع السلاح ألا يتخلى عن المجتمع المدني. وينبغي له أن يبني جسوراً مع المجتمع المدني وأن يحقق قدراً أكبر من التفاعل معه. فجميع هذه المسائل السياسية لا بد من أن تكون جزءاً من صفقة التفاوض.

تحتفظ شيلي بموقف واسع ومرن إزاء الخيارات التي تمكن من إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا نعتزم الاستعاضة عن مؤتمر نزع السلاح. بل نفضل العمل في إطاره بوصفه المنتدى التفاوضي الممتاز في ذلك الميدان. ولا يزال يتعين علينا أن نوضح بأننا منفتحين لبدائل التفحص.

إن كوننا نجتمع هنا في نيويورك قد يؤدي بنا إلى ترسيخ حق الجمعية العامة في البت بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي مسائل لها تأثير حقيقي ومباشر على دور وولاية مؤتمر نزع السلاح. وإذا ما استمر الوضع الراهن فسيكون من الصعب تحدي شرعية هذه الخطوة.

إن الهيئات الفرعية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ليست غايات بحد ذاتها. فما هي إلا وسائل لإرضاء الطموحات السياسية وتوجيهها وتلبية احتياجات المجتمع الدولي. فنزع السلاح فائدة عالمية مشتركة. وهذا لا ينطبق على مؤتمر نزع السلاح أو على أي آليات أخرى ممن تسمى بآلية نزع السلاح التي انبثقت من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي انعقدت قبل أكثر من ثلاثين عاماً، وهذه يمكن تغييرها كما حدث بالنسبة لهيئات أخرى. إن عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح يمكن أن يمثل منتدىً مناسبا يمكن فيه إدخال

إصلاحات تعطي للمجتمع الدولي الأدوات اللازمة التي تقتضيها ظروفنا الحالية.

ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان عدم إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح يرتبط ارتباطاً هيكلياً بمؤتمر نزع السلاح، أي مشكلة محددة بتلك الهيئة، أو ما إذا كان ذلك ينبع من مصالح استراتيجية وسياسية للاعبين الرئيسيين الذين من المرجح أن يؤثروا بأي منتدى لنزع السلاح. أما إذا كانت المسألة الأخيرة هي بيت القصيد، فلن يتحقق التقدم إلا من خلال الالتزام المصمم والإرادة السياسية لهؤلاء اللاعبين والمجتمع الدولي بأسره.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على مبادرته الشخصية إلى تنظيم مناقشة اليوم التي جاءت في أوانها في إطار البند ١٦٢ من جدول الأعمال ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“. أود أن أرحب بوجود السيدة بييسير التي تترأس المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بنزع السلاح الذي ننتظر رأيه بفارغ الصبر، حيث نعتقد أنه سيؤيد عملنا بدرجة كبيرة. أود أيضاً أن أشكر السيد توكاييف، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، على ملاحظاته.

قبل البدء بكلمتي، أود أن أعرب عن تأييد سلوفينيا للبيانات التي أدلى بها كل من الاتحاد الأوروبي، والبرتغال بالنيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وهولندا بالنيابة عن البلدان المؤيدة للمبادرة المتعلقة بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط تتعلق بمناقشة اليوم.

أولاً، نعتقد أنه قد حان الوقت الآن لمتابعة ملموسة للقرارات التي ينبغي أن تلي الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد هنا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. ونأمل بعد جلسة اليوم أن نعرف المزيد عن كيفية الشروع في الدورة المقبلة للجمعية العامة. وبصورة مماثلة، نأمل في أن يكون المجلس الاستشاري للأمين العام مفيداً وأن يوفر للأمين العام والدول الأعضاء المشورة الجوهرية في هذا الصدد.

ثانياً، تعتقد سلوفينيا أن الجمود الحالي في مفاوضات نزع السلاح العالمي المتعددة الأطراف تبين بوضوح مدى إلحاحية حاجتنا إلى إصلاح شامل لآلية نزع السلاح الدولية الحالية. أما مؤتمر نزع السلاح الذي أُنشئ في عام ١٩٧٩ ويتخذ من جنيف مقراً له، فيتعين عليه أن يتكيف مع حقائق العالم المعاصر في القرن الحادي والعشرين. وعلاوة على ذلك، ينبغي له أن يشرع أبوابه أمام جميع البلدان المهتمة التي تريد أن تسهم في السلم والأمن الدوليين. فالسلم والأمن الدوليان هامان لجميع البلدان في العالم، وليس فقط لمجموعة الأعضاء الحاليين في مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأعضاء الجدد سوف يثرون عمل المؤتمر ويساعدونه على التغلب على المأزق الراهن.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر وجهة نظرنا الدائمة ومؤداها أنه ينبغي للمؤتمر أن يبدأ المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بدون مزيد من التأخير، ونحن مقتنعون بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سوف تكمل بفعالية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر التجارب النووية، وترشدنا أيضا في سيرنا على طريقنا نحو أقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ثالثاً، إن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح من بين الخطوات الأولى على درب إصلاح آلية نزع السلاح الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أيضاً أن نعيد النظر في

دور هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والتي عجزت مرة أخرى هذا العام عن إحراز أي نتيجة ذات قيمة. وينبغي أن يكون الإصلاح شاملاً وفعالاً وينبغي له أيضاً أن يحدد من جديد دور اللجنة الأولى.

وأخيراً، ترحب سلوفينيا بجهود الأمين العام وجهود العديد من البلدان للمضي قدماً في عملية نزع السلاح. ونتوقع في الخريف المقبل أن نبدأ بسلسلة من المناقشات المتعلقة بالمقترحات المحددة بشأن كيفية تنفيذ العملية التي بدأناها في الاجتماع الرفيع المستوى في العام الماضي. والوقت هنا من ذهب، وأود أن أدعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في جهودنا لاستئناف مفاوضات نزع السلاح الدولية والبدء بإصلاح فعال لآلية نزع السلاح الدولية التي ستؤتي أُكلها في النهاية وتمضي بنا قدماً إلى هدفنا النهائي، ألا وهو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

السيد عبد الله (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على مواصلة جهوده في تعزيز إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وأعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلت به مصر في الجلسة ١١٣ باسم حركة عدم الانحياز. ونود أيضا أن نشكر هولندا على بيانها الذي أدلت به في نفس الجلسة باسم الدول الـ ٤١، الذي نرى أنه وثيق الصلة بمقاصد هذه المناقشة.

يشكل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة وعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المنبر المتعدد الأطراف للدول للعمل بصورة جماعية لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة. ولهذا السبب، في جملة أسباب أخرى، لا يمكن أن يظل المؤتمر في حالة جمود إلى الأبد. لا بد من أن نحدد الأولويات الصحيحة ونركز كل الجهود على تحقيقها.

ومن أجل المضي قدما، يود وفدي أن يكرر النتيجة الذي خلصت إليها محكمة العدل الدولية بالإجماع من وجود التزام بالسعي بحسن نية نحو اختتام المفاوضات الرامية إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة. ولذلك نود أن نشدد على ضرورة التركيز على القضاء التام على الأسلحة النووية من خلال اعتماد اتفاقية للأسلحة النووية. يتحتم أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح أعماله الموضوعية في أقرب فرصة ممكنة، للتمكين من زيادة التقدم في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

وجدير بالذكر أيضا أن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى هي نتاج الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤيد عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، التي قد تكون بالغة الأهمية في دفع جدول أعمال نزع السلاح قدما.

والبديل الآخر الذي يمكن النظر فيه هو إمكانية استعراض فعالية كل كيان من خلال فريق الشخصيات البارزة، الذي سيخرج بتوصيات بشأن سبل تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. أشارت ماليزيا إلى هذا في بيانها في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح المعقود في العام الماضي. وأشير إليه أيضا في قسم التوصيات من التقرير الأخير للمجلس الاستشاري المعني بشؤون نزع السلاح. وماليزيا مستعدة لبحث أي أفكار مجدية أخرى مطروحة.

ينبغي أن تشكل الشفافية والشمولية التامة المبادئ التوجيهية لمؤتمر نزع السلاح. نحن نؤيد توسيع المؤتمر ونوافق على ضرورة منح مزيد من الفرص للمجتمع المدني لمتابعة أعمال المؤتمر بطريقة مجدية.

وأخيرا، لا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أن الإرادة السياسية الحقيقية والقوية التي تبديها الدول بطريقة ملموسة حيوية تماما للمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح وغيره من أجهزة الأمم المتحدة. وماليزيا مستعدة للعمل على نحو وثيق مع الوفود الأخرى للقيام بهذا الجهد المشترك.

السيد فيرناندیث – آرياس مينويسا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلي به في الجلسة ١١٣ باسم الاتحاد الأوروبي.

قبل أقل من عام، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقد الاجتماع الرفيع المستوى برعاية الأمين العام بهدف تقييم حالة مؤتمر نزع السلاح والأسباب التي أدت إلى جموده. أسفرت تلك العملية عن تحليل شامل للحالة الراهنة، بمشاركة واسعة من جانب الوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى، كما جاء في القرار ٩٣/٦٥. ويبرز هذا أيضا الالتزام الثابت الجدير بالثناء من جانب الأمين العام، الذي جعل تنشيط آلية نزع السلاح أحد أولوياته.

وللأسف، لا بد أن نخلص إلى أن شلل مؤتمر نزع السلاح استمر طوال عام ٢٠١١، دون أية بادرة على أي حل. إن الجهود والنداءات من أجل انتشال هذه الهيئة التفاوضية من مأزقها لم تؤت ثمارا حتى الآن.

قد يكون هناك ميل إلى القول بأننا، نظرا لعدم إحرازنا أي تقدم، ما زلنا نراوح نفس المكان الذي كنا فيه قبل عام. غير أننا، قبل عام، كان بوسعنا أن نشعر بالثقة أن بعض الزخم الإيجابي الذي يبزغ من سلسلة من الأنباء الجيدة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار – من قبيل توقيع المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وقمة واشنطن بشأن الأمن النووي وتوافق الآراء بشأن برنامج عمل على أساس المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – سيكون له تأثير على مؤتمر نزع السلاح. لكن هذا الأمل لم يتجسد بعد، وفي حين يحرز جدول أعمال نزع السلاح تقدما في منتديات أخرى، ما برح المؤتمر في جنيف يهدر إمكانياته وجهوده وطاقاته لسنة أخرى، دون أن يخطو حتى الخطوة الأولى صوب توافق في الآراء عن طريق اعتماد برنامج عمل – وهو ما حققه بشق الأنفس في عام ٢٠٠٩.

في السنوات الأخيرة، بات من الشائع القول إن مؤتمر نزع السلاح يعمل ولا ينتج. يوفر الجدول الزمني لجلساته الكثيرة – ربما المفرطة – أدلة على عمله. لكن علينا أن نتساءل، عما إذا كان هناك سبب لتلك الأعمال، العسيرة قدر أنها غير مثمرة، يتعدى كونها طقسا في حد ذاتها، نظرا لأنهم غير قادرين على إزالة العقبات التي تعترض طريق المفاوضات.

صحيح أنه على الرغم من عجزه عن التفاوض، أثناء الدورة الحالية للمؤتمر – وبفضل الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها الرئاسات الكندية والشيلية والصينية والكولومبية – فإنه جرى طرح صيغ ومبادرات ومقترحات لا حصر لها، كثير منها سليم جدا، في رأينا. ما ينقصنا ليس الأفكار إنما توافق كاف في الآراء لوضعها موضع التطبيق.

وبالنظر إلى هذا التقارب المهم، الذي يضعنا بين مطالب المجتمع الدولي والمجتمع المدني بتحقيق تقدم بشأن نزع السلاح وآلية نزع السلاح غير الفعالة أو على الأقل التي يعتريها الجمود، ما الذي ينبغي عمله؟

يتمثل الحل المثالي في إحراز تقدم في إطار مؤتمر نزع السلاح، الذي أظهر في الماضي أنه منتدى فعال للمفاوضات الدولية بشأن إنجازات مهمة من قبيل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن إسبانيا ملتزمة بهذا المسار، كما بينت في ١٦ حزيران/يونيه، عندما قدمت، مع ألمانيا وهولندا والمكسيك والسويد وتركيا وبلغاريا ورومانيا، الوثيقة CD/1910، وهي ورقة مناقشة مشتركة وضعت لحفز المناقشة بشأن المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

يمكن أن يواصل المرء الرهان على تنشيط مؤتمر نزع السلاح، لكن سيكون من الخطأ عمل ذلك بصبر فائق. إن مهمتنا من الأهمية والاستعجال بحيث لا يمكن تركها لمحفل واحد أظهر طوال ١٤ سنة أنه غير قادر على الاضطلاع بمهمته. وبعبارة أخرى، إذا صيغت المناقشة إما من حيث إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أو الرهان على مؤتمر نزع السلاح، لا يمكن أن تكون هناك إلا إجابة واحدة منا جميعا هنا، ولا بد من أن تسمع مرة واحدة وأخيرة بطريقة واضحة وإجماعية.

لكن يجب ألا نستبق الأمور. يمثل هذا الاجتماع، في هذه المرحلة، فرصة جديدة لاستكشاف الأسباب في شلل مؤتمر نزع السلاح والحلول الممكنة لها، ويجب ألا نهدر الوقت. وفي هذا الصدد، نود أن ننضم إلى المقترحات الملموسة التي قدمها الاتحاد الأوروبي، ونلفت الانتباه بصفة خاصة إلى التالي.

أولا، ندعو مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح إلى استعراض أساليب عملها ودراسة المسألة على النحو الواجب في تقاريرها إلى الجمعية العامة، ونطلب أن تواصل الأمانة العامة اهتمامها بهذه المسألة ومتابعتها. ثانيا، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومواصلته. أخيرا، ندعو الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون تأخير وإلى بدء العمل بشأن البنود الأخرى المدرجة في جدول أعماله.

لا بد من أن نتحلى بالجرأة والواقعية فيما نستكشف ونعزز المقترحات العملية لمؤتمر نزع السلاح، ونضع في الاعتبار دائما، كما قال ألكسيس دو توكوفيل، إن المؤسسات التي ألفنا وصفها بأنها ضرورية لا تتعدى أحيانا مؤسسات اعتدنا عليها.

السيد محمود (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنقل إليكم، سيدي، تقدير وفد بنغلاديش لعقدكم هذه الجلسة العامة المهمة في إطار متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أتناول بعض النقاط الرئيسية من وجهة نظرنا الوطنية.

يشكل الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن خفض الأسلحة خطوة إيجابية مهمة بعد سنوات من الجمود في مفاوضات نزع السلاح. هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها بالتأكيد ليست كافية لتخليص كوكبنا من لعنة الأسلحة النووية. نأمل أن تغتنم الدول الأطراف الفرصة المتاحة الآن في هذه الجلسة العامة، وأن يشكل الاجتماع مصدر إرشاد لنا جميعاً، بما في ذلك الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الصكوك ذات الصلة، لتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

بنغلاديش مجتمع ديمقراطي علماني شامل. إن بلدي، بسجله الناصع في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ملتزم بالسعي إلى تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل على التجارب

النووية. لقد اختارت بنغلاديش بدون شروط أن تبقي دولة غير نووية بمحض اختيارها. لقد كنا أول بلد من بلدان المرفق ٢ من جنوب آسيا يصدق على معاهدة الحظر الشامل. كما أبرمنا اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البرتوكولات الإضافية.

بنغلاديش ملتزمة التزاماً دستورياً بتحقيق نزع السلاح العام والتام. وإثباتاً لذلك الالتزام، اعتمد برلمان بنغلاديش أيضاً قراراً يؤيد مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. شدد القرار، فيما شدد عليه، على الحاجة إلى تنفيذ جميع ركائز المعاهدة، لا سيما نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما أكد مجددا تأييده للمادة الرابعة من المعاهدة، التي تضمن الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز وبما يتوافق مع المادتين الأولى والثانية من المعاهدة، بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآليتها للتحقق. كما أعرب برلمان بنغلاديش، في رأيه الإجماعي، عن إيمانه بأن أي استخدام للطاقة النووية سوف يشكل جريمة دولية، تتضمن جريمة ضد الإنسانية، وجريمة ضد السلام، وجريمة حرب، وإبادة جماعية. وتؤيد حكومة بنغلاديش تأييداً تاماً هذا القرار البرلماني.

تدعم بنغلاديش دعماً ثابتاً المنهج المتعدد الأطراف إزاء عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح. كما ندعم عمل هيئة نزع السلاح، بصفتها الهيئة التفاوضية الوحيدة المختصة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

نعتقد أن أسلحة الدمار الشامل تشكل أخطر تهديد للبشرية. ولا نزال نرى أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو وحده الذي يضمن عدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها وعدم وقوعها في أيدي الإرهابيين.

بنغلاديش مقتنعة بأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تساعد، إلى جانب توليد الطاقة الكهربائية، في معالجة بعض التحديات الإنمائية القديمة والمعاصرة التي نواجهها، ومن تلك التحديات الجوع، والمرض، وإدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ. من المقلق أن نلاحظ أن القيود غير الضرورية على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية إلى البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية لا تزال قائمة من خلال تدابير لا تتوافق مع أحكام المعاهدة. يجب إزالة هذه الحواجز.

من المثير للقلق أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تقوم فحسب بإضافة قدرات لزيادة دقة مخزوناتها الحالية من الأسلحة النووية، بل تعمد أيضا إلى تطوير أنواع جديدة من الأسلحة. إننا نشدد على أن للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة الحق الشرعي في الحصول على ضمانات غير مشروطة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة ضدها أو التهديد باستخدامها.

كما تنظر بنغلاديش إلى برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار من وجهة نظر إنمائية. إن ضميرنا لا يمكنه تبرير إنفاق ١,٥ تريليون دولار في العام على التسلح، بينما البلدان النامية، خصوصاً الأقل نمواً مثل بنغلاديش، تعاني في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إن التنفيذ الكامل لبرنامج نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ضروري ضرورة حاسمة لتحقيق هذا الهدف.

اسمحوا لي بأن أجدد القول إننا، بغض النظر عن كل ما أشرت إليه، لم نفقد الإيمان بأنفسنا. ومع اعترافنا بأن

مسيرتنا نحو بناء عالم خال من الأسلحة النووية ليست بالسهلة، فإننا لا نعتقد أن الصعاب ينبغي أن تثنينا عن الشروع في السعي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، من أجلنا ومن أجل أطفالنا. يجب أن نترك من بعدنا كوكباً تستطيع الأجيال المقبلة السكنى فيه. فليحدونا العزم على إحداث تغيير اليوم.

السيد تالاس (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي، على عقد هذه الجلسة العامة بشأن هذا الموضوع الملح.

تعرب فنلندا عن تأييدها البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلت به هولندا بالنيابة عن البلدان المتماثلة التفكير.

لقد مر عام تقريباً على انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي، و لم نشهد أي تقدم. الأسباب التي تقف وراء هذه الحالة معروفة جيداً. يهدد الجمود الذي دام عقداً من الزمن في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بتقويض نظام مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. لقد باتت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح معرضة للخطر. وتتطلب الحالة إعادة الانخراط السياسي والتفكير المتجدد من جانب جميع الدول الأعضاء. بقاء الحال على حاله ليس خياراً. ما نحتاج إليه بشكل أشد إلحاحاً الإرادة السياسية القوية لإعادة المفاوضات المتعددة الأطراف على نزع السلاح. ونأمل أن يساعد هذا الاجتماع في بلورة هذه الإرادة.

يجب أن نبدأ المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح بدون تأخير. من شأن ذلك أن يقربنا خطوة من هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، وسوف يكون ذلك ضرورياً لجهودنا في مجال عدم الانتشار. من شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تسهم في تنفيذ جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يجب أن يستفيد مؤتمر نزع السلاح من زخم نزع السلاح النووي وعدم الانتشار كما ظهر من خلال من معاهدة ستارت الجديدة ومؤتمر قمة الأمن النووي. تحث فنلندا جميع الدول الأعضاء على العمل من أجل نزع السلاح النووي بشكل تام من خلال إجراءات ملموسة.

هناك أيضاً خطوات عملية يمكننا القيام بها لتنشيط عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

أولاً، ينبغي أن نستعرض أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح. نحن بحاجة إلى المزيد من المناقشات الجوهرية، والبحث عن أرضية مشتركة، وإلى تقليل الإجراءات.

ثانياً، تتطلب المفاوضات المتعددة الأطراف مشاركة جميع الجهات ذات الصلة. إن استعراض قاعدة عضوية مؤتمر نزع السلاح له ما يبرره من أجل كفالة أن يكون المؤتمر شاملاً.

ثالثاً، نحتاج إلى أفكار جديدة وارتباط أفضل بحقائق الواقع خارج قاعات الأمم المتحدة. ينبغي أن نعزز صوت المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، وأن نجد الوسائل الكفيلة بحسن استخدام إسهامهما القيم في عملنا.

نحن ملتزمون ببذل قصارى جهدنا من أجل تقدم مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف خلال تولي فنلندا رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ونأمل أن نتمكن معاً، بفضل إعادة الانخراط السياسي لجميع الدول الأعضاء، من دفع برنامج التنشيط إلى الأمام.

السيد تلادي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر جنوب أفريقيا بالامتنان لهذه الفرصة لإجراء مناقشة بصراحة وصدق بشأن جدول أعمال نزع السلاح المتعدد

الأطراف، ولا سيما، فرصة دراسة التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ٩٣/٦٥ بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر، الذي تكلم باسم حركة عدم الانحياز، وممثل هولندا، الذي تكلم باسم مجموعة دول من مختلف المناطق في أنحاء العالم.

تتمثل إحدى نتائج الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في الإقرار بالحاجة إلى منتدى وحيد محدود الحجم للتفاوض المتعدد الأطراف لنزع السلاح يتخذ قرارات على أساس توافق الآراء – وهو ما نعرفه اليوم باسم مؤتمر نزع السلاح. بينت الانجازات السابقة للمؤتمر والكيانات السالفة له الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الهيئة في التفاوض بشأن الصكوك متعددة الأطراف الرئيسية الخاصة بنزع السلاح. ولذلك فمن المؤسف أن هذه المؤسسة فشلت على مدى سنوات عديدة الآن في الاضطلاع بولايتها الأساسية. ونتيجة لاستمرار الجمود، بدأ كثيرون، على نحو يمكن تفهمه، التشكيك في أهمية المؤتمر واستمرار قيمته في السعي لتحقيق أهداف نزع السلاح، خاصة منذ بزوغ البيئة الأمنية الدولية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ويتمثل القرار الآخر للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في إنشاء هيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية المعنية بنزع السلاح وجهازا فريعا تابعا للجمعية العامة. وللأسف، فإن هذه الهيئة أيضا لا تضطلع بولايتها وفشلت مرة أخرى هذه السنة في تقديم أية توصيات ملموسة.

يظل نزع السلاح النووي أولويتنا القصوى، أولوية تتشاطرها جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٢١ والأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والأمم المتحدة في جميع المناطق. نحن لا نشاطر الشواغل بشأن استمرار الانتشار الراسي والأفقي للأسلحة النووية فحسب، بل ونعتقد أن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته يسهم في انعدام الأمن العالمي.

وإضافة إلى ذلك، فإن العواقب الإنسانية المفجعة التي ستنتج عن استخدام الأسلحة النووية تشكل بوضوح خطرا كبيرا على البشرية. وما دامت هذه الأسلحة موجودة، لن ينعم أحد منا حقا بالأمن. إن الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية هو القضاء التام على هذه الأسلحة وضمان أنها لن تنتج مرة أخرى مطلقا. ولهذا السبب دعت جنوب أفريقيا باستمرار إلى إتباع نهج منظم وتدريجي نحو تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن التقدم المستمر الذي لا رجعة فيه في نزع السلاح النووي وغيره من إجراءات تحديد الأسلحة النووية يظل أساسيا لتعزيز عدم الانتشار النووي.

إن عدم إحراز تقدم حقيقي نحو نزع السلاح النووي أضعف النظام العالمي لعدم الانتشار. ورغم أن نزع السلاح النووي كان موضوع أول قرار تعتمده الجمعية العامة عام ١٩٤٦ (القرار ١/١) فإنه أول بند في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ إنشاء المؤتمر. ورغم المطالب المستمرة للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المؤتمر بإنشاء جهاز فرعي لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي وحدها، فإن ذلك لم يتجسد. يثير ذلك القلق بصفة خاصة نظرا لأن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزمت بتحقيق هذا الهدف في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ولذلك يكرر وفدي دعوته مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ على الفور جهازا فرعيا لمعالجة نزع السلاح النووي.

وفي إطار نهج منظم وتدريجي إزاء نزع السلاح النووي، يؤيد وفد بلدي أيضا بدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. لا يؤيد وفد بلدي الرأي القائل إن معاهدة للمواد الانشطارية هي البند الوحيد الجاهز للمفاوضات. ونظرا لطبيعة مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوضي، نعتقد أن المؤتمر يستطيع التفاوض بشأن أية مسألة مدرجة في جدول أعماله، رغم أننا نقر بأن الانتهاء من أي ترتيبات ملزمة قانونا على الصعيد الدولي في المستقبل القريب ربما يكون أمرا مرجحا بشأن قضايا أكثر من أخرى.

وفي حين قد نتفق جميعا بشأن مسائل جاهزة بدرجات متفاوتة لإبرام اتفاق، ينبغي ألا يمنعنا ذلك من التناول الموضوعي لمسائل مدرجة على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. والسؤال الذي يواجهنا اليوم هو ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح يستطيع أن يرقى إلى توقعاتنا أو ما إذا كان ينبغي استكشاف الخيارات البديلة للمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح في جهد يرمي إلى تنشيط العمل الذي ينبغي أن تضطلع به هذه الهيئة.

نحن نقر بأن مؤتمر نزع السلاح أوشك على استئناف أعماله في عام ٢٠٠٩ عندما اعتمد برنامج عمل. وفي حين أن الوثيقة CD/1864 ليست وثيقة تتسم بالكمال، فقد كنا نأمل أن تفضي إلى مرحلة جديدة في التاريخ الحديث للمؤتمر كان من شأنها أن تتيح لنا العمل معا لبناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا. للأسف، لم تفض الوثيقة CD/1864 ولا أي صيغة أخرى لولايات أجهزة فرعية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالنا إلى استئناف العمل الموضوعي.

وفي حين أن البعض قد يعزي عدم تحقيق نتائج ملموسة في مؤتمر نزع السلاح إلى نظامه الداخلي، فإن وفدي يعتقد أن مقاومة البعض السعي بحسن نية واختتام مفاوضات تفضي إلى تحقيق نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، تشكل عقبة أكبر أمام المجتمع الدولي.

يود الكثيرون منا رؤية مؤتمر نزع السلاح يتبوأ مكانه الصحيح. لكن فشله المستمر في الانخراط في العمل الموضوعي على مدى الـ ١٥ سنة الماضية لا يتيح لنا تجاهل التحديات الحالية. إذا استمر المؤتمر يخفق في تنفيذ ولايته، لن يكون هناك سبب لعدم النظر في خيارات أخرى للمضي قدما بالعمل المهم الذي عهد به إلى هذا الجهاز.

وفي الختام، تبقى جنوب أفريقيا ملتزمة بنظام دولي يستند إلى قواعد. ولذلك سنسعى إلى مزيد من الإجراءات التي قد تلزم بغية تعزيز الحوكمة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، سندرس أي خيارات للمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح بهدف تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وسوف نستمع إلى باقي المتكلمين غدا، ٢٩ تموز/يوليه، في الساعة ١١/٠٠ في القاعة. وفي هذه الجلسة، ستتناول الجمعية العامة أيضا البند ١٣ لمتابعة مناقشتها بشأن حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

قبل أن أختتم هذه الجلسة، طلب ممثل ممارسة حق الرد. واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود ممارسة حق الرد وأن أدلي في الوقت نفسه ببعض التعليقات على ملاحظات ممثل كندا، الذي أثار تساؤلا بشأن رئاسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمؤتمر نزع السلاح.

في ما يتعلق برئاسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمؤتمر، فإن تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح ممارسة للحق السيادي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كدولة عضو في الأمم المتحدة. بموجب النظام الداخلي للمؤتمر، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملزمة بالعمل كرئيس لمؤتمر نزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت وما تزال عضوا في الأمم المتحدة. تنص المادة ٢، الفقرة ١، من ميثاق الأمم المتحدة على أن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. وفي ما يتعلق بهذه المسألة القانونية، فإننا نعتبر أن ملاحظات ممثل كندا تشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، تشكل ملاحظات ممثل كندا انتهاكا للممارسات في المحافل الدولية. هذه ليست المرة الأولى التي يقاطع فيها الوفد الكندي محفلا دوليا. كانت المرة الأولى في عام ٢٠٠١، عندما عقد مؤتمر لمكافحة العنصرية في ديربان. كانت كندا البلد الوحيد الذي قاطع ذلك الاجتماع. أرست سابقة مشينة للغاية لممارسات التعددية الدولية.

لم تكن تلك الحالة الوحيدة لمقاطعة كندية. حدثت مرة أخرى في اجتماعات أخرى، بما في ذلك هنا في الجمعية العامة، أثناء إدلاء رئيس بلد بعينه لخطاب – هنا في هذا المحفل.

هذه هي المرة الثالثة التي يتخذ فيها ممثل كندا هذا الإجراء في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. من هنا، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تندد بقوة بهذا السلوك الذي نهجه ممثل كندا.

ثالثا، هذا استعراض لعقلية ونفسية فترة الحرب الباردة. في الواقع، هذه الآن فترة ما بعد الحرب الباردة. إننا لم نشهد سلوك المواجهة هذا من قبل البلدان إلا إبان فترة الحرب الباردة. فترة ما بعد الحرب الباردة هي فترة للحوار ولبناء الثقة. يمكن للمرء ملاحظة ذلك في كل منطقة من المناطق بما في ذلك المنطقة الآسيوية. تشارك كندا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كعضوين في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. إن الروح السائدة عموما هي روح بناء الثقة وإجراء الحوار. لكن الآن، وعوض اعتماد سلوك الحوار والمصالحة هذا، اختارت كندا سلوك طريق المواجهة. الممثل الكندي هو الممثل الوحيد الذي يعتمد مثل هذا السلوك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.